جامعة قاصدي مرباح- ورقلة -
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم علوم الاقتصاد

مذكرة مكملة لنيل متطلبات شهادة ماستر أكاديمي.
ميدان: علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية
الشعبة: علوم اقتصادية
التخصص: مالية وبنوك

من إعداد الطالبة: أحلام بركة

بعنوان:

فعالية البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية

- دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي **BEA** " وكالة تقرت "

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:**2014/06/15**
أمام اللجنة المكونة من السادة:
الدكتور: إسماعيل بن قانة (الدرجة العلمية "أ" جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا
الاستاذ الضو نصر (الـــدرجة العلـــمية "أ"جامعة قاصـــدي مرباح ورقلة)رئيســـا
الاستاذة محمدي نـــورة (الدرجة العلمية "أ"جامعة قاصدي مرباح ورقلة)مناقشـــا

السنة الدراسية :**1015/2014**

الإهداء

ان الحمد لله نحمده ونستعينه و نستغفره و نستهديه و نعوذ بالله من شرور انفسنا و سيئات أعمالنا من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلن تجد له وليا مرشدا و أشهد أن محمد عبده و رسوله بلغ الرسالة و أدى الأمانة و انار الامة و أخرجنا من الظلمات الى النور اما بعد:

قالى تعالى: {و أخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا }.صدق الله العظيم

اهدي عملي هذا و ثمرة جهدي

الى الحبيبة الغالية قرة عيني و نبض قلبي امي الطيبة الحنونة حفظها الله

إلى سبب وجودي و رمز فخري و اعتزازي الذي يعطي و لا ينتظر والدي العزيز حفظه الله

إلى رفاق دربي إخوتي و أخواتي

إلى عصافير المنزل

(رحيل، إسراء، روفياء، تيتو)

الى جميع أقاربي

الى جميع أصدقائي و أحبابي

الى كل من رفع او حمل لواء العلم و سار على دربه ليصل

لكل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي

أحلام...

شكر وعرفان

اولا و قبل كل شيئ الحمد والشكر لله كما ينبغي لجلال وجهك و عظيم سلطانك على ما أنعمت علي من نعم لا تعد ولا تحصى .

و على قوله تعالى :{ربي أوزعني أن اشكر نعمتك التي انعمت علي و على والدي وان اعمل صالحا ترضاه و أدخلني برحمتك في عبادك الصالحين }الآية 18من سورة النمل

الى أهل الفضل بكلمات ملؤها الصدق و الاحترام و أعظم الشكر و أسمى عرفان بالجميل

أقدم شكري و حبي الذي لانهاية له ولا تعبير الى والدي

الى الأستاذ المشرف بن قانة إسماعيل على تقديمه للنصائح و الإرشادات على طول المشوار .

اقدم شكري وامتناني الى عمال بنك الجزائر الخارجي(تقرت) وخاصة السيد نجيب بن عبد الصادق الذي لم يبخل علي بمعلومة او عون .

كما اتقدم بشكري الى كل الأساتذة بكلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية بجامعة قاصدي مرباح – ورقلة- وكل الزملاء والأصدقاء الأوفياء

واخيرا الى كل يد كريمة أمدتنا بالعون و كل من ساهم من قريب او بعيد بمنحنامعلومة قيمة

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	اسلوب تحليل البيانات	22
02	مكونات ملف قرض مشروع استثماري مصغر	23
03	تفريغ بيانات الجنس	30
04	تفريغ بيانات الفئات العمرية	31
05	تفريغ بيانات المستوى التعليمي	31
06	مصداقية وثبات المعلومات	32
07	معامل الارتباط بين فرضية المحور الثاني و فرضية المخور الثالث	32
08	العميل مقتنع بقرار تمويل مشروعه الاستثماري	33
09	التمويل المقدم للعميل مناسب مع مشروعه الاستثماري	33
10	عند دراسة الملف توجد هناك صعوبات	34
11	عملية تمويل البنك للمشروع تتسم بالدقة و الصعوبات الكبيرة	34
12	أوقات عمل البنك مناسبة عند الحاجة	35
13	البنك يقدم لك مساعدات عندما تلجأ لهم في حالة مشكلة مالية او بنكية	35
14	موظفو البنك دائما على استعداد لمساعدة الزبائن وإرشادهم	36
15	الموظفين الذين تتعامل معهم بصورة دائمة تجدهم ذو ثقة	36
16	معاملات البنك تتسم بالسرية	36
17	توجد بيروقراطية و تعقيدات إدارية فيما يتعلق بمنحهم للقرض	37
18	موظفوا البنك يمتازون بالاحترافية في العمل	37
19	الوسائل و التجهيزات الموجودة في البنك ذات تكنولوجيا عالية و حديثة	38
20	يقوم البنك بالاعلانات بلوح الكترونية عن اسعار البيع و الشراء العملات	38
21	عندما يحتاج العميل للاتصال هاتفيا او عبر الانترنت بالبنك يسهل عليك الاتصال	39
22	لدى البنك موقع خاص يفيدك في بعض العمليات	39
23	المرافق و المراقبة من طرف الامن مناسبة للمتطلبات	40
24	البنك أفضل مصدر ممول للمشاريع الاستثمارية	40
25	البنك يقدم اغراءات و تحفيزات من اجل زيادة طلبات الاقراض من خلال الاعلانات	41
26	التمكن من الحصول على الاموال اتوماتيكيا	41

قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنـوان الشكل	رقم الصفحة
01	وظائف البنك التجاري التقليدي	06
02	التقسيم العام للمشاريع الاستثمارية	08
03	التقسيم الاقتصادي للمشاريع الاستثمارية	08
04	مراحل منح القروض البنكية	11
05	تفريغ بيانات الجنس	30
06	تفريغ بيانات الفئات العمرية	31
07	تفريغ بيانات المستوى التعليمي	31

الملخص:

تعتبر البنوك نوع من أنواع المؤسسات المالية التي تركز نشاطها في قبول الودائع و منح الائتمان و بثبات هذا المفهوم فهو يعتبر وسيط مالي بين أولئك الذين لديهم فائض مالي و أولئك الذين لديهم عجز مالي .

حيث ان لها دور فعال في التنمية الاقتصادية لقد زادت أهميتها في الآونة الأخيرة نتيجة زيادة لمختلف المشاريع و توسعها في نشاطاتها ذلك من خلال استغلالها للموارد المتاحة استغلالا مثلا ،و دورها في مجال تمويل المشاريع الاستثمارية لأنها تتيح للمدخرين فرص متنوعة لاستثمار مدخراتهم، و تخفيض معدلات البطالة و تنمية المواهب و المهارات و تشغيل رؤوس الأموال ،إلا أن تمويل هذه المشاريع حسب الدراسة التي قمت بها في البنك الجزائر الخارجي (تقرت)، ا فهي ترتبط بالعديد من المخاطر التي قد تؤدي إلى تدهور البنك ،لهذا تعمل هذه الأخيرة على إجراء دراسات باستعمال العديد من الطرق من اجل التنبؤ بهذه المخاطر و محاولة تفاديها و تقليلها من اجل الوقوع في القرار الأمثل و اختيار التمويل المناسب لكل مشروع خاصة فيما يتعلق بتمويل مشاريع المؤسسات و الشركات حيث ان هذه الدراسات تختلف من بنك إلى آخر بسبب التعميق في مبدآ التخصص بالإضافة الى وجود قوانين المحكمة التي تحكم مجال البنوك .

الكلمات المفتاحية :البنوك التجارية ،المشاريع الاستثمارية ، التمويل

المقدمة

باعتبار الجزائر كغيرها من دول العالم الثالث فهي تسعى جاهدة لبناء اقتصادها على قاعدة مثنية خصوصا بعد فشل سياسة الاقتصاد الموجه التي اتبعتها بعد الفترة الاستعمارية ،و ذلك عن طريق الانتقال من النظام الموجه (المخطط) الى اقتصاد الحر و فتح مجالا واسعا للاستثمارات ومن هنا تظهر الحاجة الى تمويل المشاريع الاستثمارية وهذا ما دافع بالمستثمرين اللجوء الى البنوك لتمنحهم التمويل اللازم لأن البنوك مركزا هاما في الأسواق النقد وفي النظام المصرفي .

فان نجاح اي إقتصادمرتبط بمدى كفاءة نظامه المالي ومدى استجابته وتكييفه مع مختلف متطلبات و حاجيات المجتمع حيث كفاءة هذا النظام تعتمد بالاساس على مدى نشاط ونجاعة المؤسسات المالية.

باعتبار المشروعات الاستثمارية إحدى الأدوات الرئيسية للتنمية ينبغي الاختيار الكفء لهذه المشروعات ،لأن المشاريع الاستثمارية ترتبط بالعديد من المخاطر،التي قد تؤدي الى تدهور البنك ولهذا تعمل هذه الأخيرة الى إجراء دراسات محاولة بذلك وقاية نفسها أو التقليل من خطر عدم القدرة على السداد و انطلاقا من هنا يمكننا طرح الإشكالية التالية:

- ما مدى مساهمة البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية وضمان استمرارها ؟

تندرج تحت هذه الإشكالية أسئلة فرعية وهي كالتالي:

- ما أثر قرار التمويل بالنسبة للمشاريع الاستثمارية؟

-- ما هي السياسات الأساسية الملائمة لتمويل المشاريع الاستثمارية من طرف البنك ؟

- ما هو الدور الذي تلعبه البنوك لتنمية المشاريع الاستثمارية؟

- ما هي أهمية الدراسات التي يقوم أو يعتمد عليها البنك محل الدراسة في منحه قرض استثمار؟

الفرضيات:

للإجابة على هذه الأسئلة الفرعية نقترح الفرضيات التالية:

- قرار التمويل بالنسبة للمشروع الاستثماري يلعب دورا هاما و لذا يجب ان يكون سليم ويؤثر تأثيرا ايجابي؛

- بما ان البنوك تحتل مركزا هاما في الأسواق النقد و النظام المصرفي لذا تعتبر أفضل مصدر ممول للمشاريع الاستثمارية ؛

- ان عملية الإقراض تعتبر سياسة فعالة في تمويل المشاريع لهذا يجب ان نضمن نجاح هذه العملية؛

- كون البنك له أهمية في تنمية الاقتصاد ،يستطيع حماية نفسه من المخاطرالقروض .

أسباب ودوافع اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعت بي لاختيار هذا الموضوع:

- التغيرات و التحولات الاقتصادية وذلك عن طريق انتقالها إلى اقتصاد سوق حر و التي تستدعي فتح أبواب للمستثمرين؛

-اهمية الكبيرة منح الائتمان من طرف البنك و تمويله للمشاريع الاستثمارية و كدا لتنمية المؤسسات و تنمية الاقتصاد ؛

- الرغبة في معالجة مثل هذا الموضوع و ذلك لوجود علاقة بينه وبين تخصصنا مالية وبنوك وإمكانية التوصل إلى معلوما ت أكثر؛

الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- دراسة مدى فعالية القروض الموجهة لتمويل المشاريع الاستثمارية من جهة، وعملية سير هذه القروض داخل البنك من جهة أخرى؛

- التعرف إلى أهم الأسس التي يعمل بها البنك محل الدراسة وإضافة دعم معرفي و كسب خبرة من الميدان العملي، كما تهدف إلى كيفية سير عملية الإقراض وتسليط الضوء على دراسة البنك للملف القرض؛

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الموضوع في تسليط الضوء على محددات تمويل المشاريع الاستثمارية بالقروض البنكية في البنوك التجارية بصفة عامة و خاصة بنك الجزائر الخارجي (وكالة تقرت)،بصفة خاصة وذلك للتطرق الى آليات منح القروض و الدراسات .

المنهج و الأدوات المستخدمة في الدراسة :

للإجابة على الاشكالية و محاولة إختبار الفرضيات تم الإعتماد على ،اتباع منهج الوصفيفي الجانب النظري بحيث نجده المناسب لانه يهدف الى دراسة ضاهرة لها خصائصها و ابعادها في اطار معين و بالتالي الوصول الى نتائج القابلة للتعميم كما يقوم على جمع البيانات و تصنيفها و محاولة تحليلها كما قمت كذلك باستخدام منهج دراسة الحالة في الجانب التطبيقي و الوصفي و ذلك للتوصل الى نتائج للاشكاليات المطروحة و إختبار الفرضيات .

أما الأدوات المستخدمة في الدراسة هي كالآتي:

الملاحظة:وذلك من خلال استنباط المعلومات من خلال المراقبة و المتابعة داخل البنك و المشاركة الفعلية

. **المقابلة**:و هي من أهم الوسائل المستخدمة و ذلك من خلال المناقشة مع الموظفين محل الدراسة و تبادل الرأي، وذلك بمصلحة المحاسبة .

الإستبيان :لقد قمت بوضع استمارة من خلال وضع أسئلة لعينة العملاء الذين يتعاملون مع البنك للاجابة عليها ثم قمت بتفريغ الاجوبة في جداول و لقد استعملنا طريقة الاحصائية Spss16،و الاعتمادعلى النسب المئوية .

مجالات الدراسة:

المجال المكاني : بنك الخارجي الجزائري وكالة تقرت (ورقلة).

المجال الزمني: كانت دراستي خلال سنة 2015/2014 و المدة هي شهر كامل من 17مارس الى 18افريل

المجال البشري: ويتمثل في العمال الذين يعملون بالبنك و بالأخص مصلحة المحاسبة ، و العملاء الذين يمولهم البنك.

الدراسات السابقة:اعتمدت في هذا الموضوع على العديد من الدراسات السابقة التي سنوردها في مبحث مستقل من الفصل الاول

صعوبات الدراسة :

من المشاكل التي تعرضت لها أثناء انجاز هذا البحث بالإضافة الى الظروف الخاصة نوردها فيما يلي :

- صعوبة الحصول على المعلومات من الوكالة محل الدراسة نظرا لسرية الملفات و حسابات الزبائن التي تعد أسرارا المهنة.

-نقص بعض المذكرات اذ توجد العديد من مذكرات الماستر والنقص من رسائل الماجستير الواجب الاعتماد عليها موضوعنا .

-صعوبة الترجمة خاصة بالنسبة للجانب التطبيقي و ذلك راجع لاستعمال اللغة الأجنبية في البنك الخارجي الجزائري.

محتويات الدراسة:

سأقوم بمعالجة هذا الموضوع من خلال تقسيم إلى جانبين جانب النظري وجانب تطبيقي أو ميداني:

الفصل الأول:والذي يشمل الدراسة النظرية حيث تناولنا فيه مبحثين المبحث الأول يحتوي على مطلبين لتحديد مفاهيم النظرية للموضوع اما المبحث الثاني فيحتوي على دراسة لبعض المذكرات ذات دراسات سابقة وتقييمها مقارنة مع دراسة موضوعنا الحالي .

الفصل الثاني:يشمل الجانب التطبيقي او الدراسة الميدانية للوكالة وكذلك قمنا بتقسيمها الى مبحثين حيث المبحث الأول يحتوي على الأدبيات التي تتعلق بالأدوات المنهجية والإحصائية و النسب المئوية التي تم استخدامها في الموضوع ،و كذلك التعرف على ماهية البنك ،أما المبحث الثاني فلقد قمت بتقديم كافة النتائج و تحليلها و التي تحصلنا عليها من البنك .

تمهيد:

تعتبر المشاريع الاستثمارية العمود الفقري للتطور الاقتصادي و أساس النمو على المستوى الجزئي و الكلي فان نجاعة اي مشروع استثماري تحتاج الى إيجاد أساليب تمويلية و ذلك لرفع الكفاءة و زيادة التنمية للثروات ،و هذا يكون بواسطة البنوك التي تعتبر من أهم المصادر التي تمول الاقتصاد الوطني بالمعاملات التجارية و كثافة المبادلات ،في الداخل و الخارج ووضع القوانين من اجل سلامة وصحة تنظيمها مما يؤدي الى سرعة تداول رؤوس الأموال .

ولقد قمت بتقسيم هذا الفصل إلى :

المبحث الأول :الأدبيات النظرية

المطلب الأول :عموميات حول البنوك التجارية

المطلب الثاني:عموميات حول المشاريع الاستثمارية

المطلب الثالث :عموميات حول القروض

المبحث الثاني :الأدبيات التطبيقية

المطلب الاول :عرض الدراسات السابقة

المطلب الثاني:مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة

المبحث الأول:الأدبيات النظرية

تعتبر البنوك من اهم المؤسسات المالية و المصادر المتاحة للتمويل بحيث انها تتعامل في الدين أو الإئتمان ، واستخدامها في تشغيل و تطوير المشاريع الاستثمارية كما يعتبر الاستثمار احدى العناصر الهامة التي تساهم في تحريك عجلة النمو و تحقيق جميع الاهداف الاقتصادية :

المطلب الأول :عموميات حول البنوك التجارية

تعود تسمية البنوك التجارية إلى كونها في البداية كانت مختصة فعلا في تمويل التجارة عندما كان الطابع التجاري هو السائد على اقتصاديات الدول، و نشأت و تطورت مع تطور الأنظمة النقدية و خاصة بعد ظهور النقود الورقية لتصبح الآن أكثر أنواع البنوك استثمارا و أكثرها خدمات و أقدمها تاريخيا ،فهي تعتبر الحجر الأساسي في النظام المصرفي إلى الشكل الأول و البدائي للبنوك التجارية هو الصراف او الصيرفي الذي كان يتعامل ببيع و شراء العملات الأجنبية و مبادلاتها بعملات وطنية،و تطور نشاط الصيارفة و برز من خلال قبوله للودائع (المعادن الثمينة مقابل الإيصالات أو شهادات إيداع بمبلغ الوديعة).[1]

1-تعريف وأهمية البنوك التجارية

1-1:تعريف البنوك التجارية

- البنوك التجارية هي البنوك التي تقوم بقبول الودائع من الافراد حيث انها تدفع عند الطلب او لآجال محددة ،و تزاول عمليات التمويل الداخلي و الخارجي و خدمة ما يحقق خطة التنمية و دعم الاقتصاد القومي ،و تباشر عمليات تنمية الادخار و الاستثمار المالي في الداخل و الخارج في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات وما يستلزمه من عمليات مصرفية و تجارية و المالية و فقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي.[2]

- كما يعرف أيضا بأنه عبارة عن أشخاص معنويين مهمتهم العادية و الرئيسية إجراء العمليات الموضوعة في المادة 110إلى113التي تنص أنها مؤسسات التي تقوم بعمليات جمع الودائع من الجمهور و منح القروض وتوفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن و السهر على إدارتها.[3]

[1] ـ بوعتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية، (ب، ط)، ديوان المطبوعغات الجامعية، قسنطينة، 2000، ص 05.

[2] -حنفي عبد الغفار ،ابو قحف عبد السلام ،**إدارة البنوك و تطبيقاتها** ،(ط ،01)، دار المعرفة الجامعية ،الاسكندرية ،2000،ص25،26

[3] - المادة 114من قا نون النقد والقرض ،الجريدة الرسمية ،09-10-1990

1-2: أهمية البنوك لتجارية :ان للبنوك التجارية اهمية كبيرة نظرا لموقع الذي تحتله ضمن المجتمع المصرفي في عملية تقديم الخدمات التي يقدمها :

1-2-1: بالنسبة لأصحاب العجز:لا معنى و لا مبرر لوجود البنك اذا لم يكن هناك من يطلب خدماته فهو يقدم مايلي :

- توفير الأموال بشكل كافي وفي الوقت المناسب ،تجنب مشقة البحث عن أصحاب الفائض.

- توفير القروض بتكاليف أقل نسبيا نظرا للتقنيات العالية المستعملة من طرف البنك على عكس الفوائد في علاقة التمويل المباشر ذات الفائدة المرتفعة مرتبطة بحجم المخاطر العالية و مدى تجميد الأموال و خلافا لهذا كان المقرض يطمع الى تحقيق أكبر الفوائد.

1-2-2: بالنسبة لأصحاب الفائض :يحقق البنك لهذه الفئة مزايا نذكر منها :

- الإعفاء من إنفاق الوقت و الجهد في البحث عن المقترضين،إمكانية الحصول على سيولة في اي وقت وتجنب مخاطر عدم التسديد نظرا لتمتع البنك في معظم الأحيان بوضعية مالية تسمح بتسديد التزاماته .

- ان الأموال المودعة محفوظة من خلال القوانين و التنظيمات المعدة خصوصا لحماية المودعين كما أن مصداقية الوسيط المالي مضمونة أكثر مما عليه في حالة علاقة تمويله مباشرة.

1-2-3:**بالنسبة للاقتصاد ككل** :لقد استفادت أطراف العلاقات المالية من الخدمات التي تقدمها البنوك التجارية من خلال التخلص من صعوبات التمويل كما ان الاقتصاد بدوره يستفيد من هذا البنك في الكثير من الجوانب .

-تعبئة الإدخارات الصغيرة و تحويلها الى قروض ذات مبالغ كبيرة لتمويل النشاط ا لاقتصادي .

-منع و وقوع الإختلالات في الأداء الاقتصادي و تفادي عرقلة النشاط لعدم توافق الرغبات بين أصحاب الفائض والعجز .[1]

2- وظائف البنوك التجارية :تشمل البنوك التجارية عدة و ظائف و التي يمكننا ان نصنفها إلى و ظائف تقليدية ووظائف أخرى وحديثة:

2-1:**الوظائف التقليدية** :و التي تشمل مايلي

2-**1-1**:**قبول الودائع** :تقوم المصارف التجارية بتلقي الودائع من الجمهور مهما كانت و ضعيتهم أشخاص طبيعيين أو معنويين أصحاب المؤسسات العمومية أو الخاصة و تشكل هذه الودائع إلى (ودائع تحت الطلب ،ودائع جارية،ودائع لأجل ،ودائع بإشعار،ودائع ادخارية ،موارد المصرف التجاري).

[1]-لطرش الطاهر ،**تقنيات النقود والبنوك** ،(ب،ط)، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر ،2000،ص08-10

2-1-2-تقديم القروض:تقوم المصارف التجارية (بالإقراض و كذلك السحب على المكشوف ،فتح الاعتماد المستندي ،خصم الأوراق التجارية)،اي إمداد الأفراد والمؤسسات و المنشآت بأموال اللازمة على أن يتعهد المقترض بسداد تلك الأموال و الفوائد و العمولات المستحقة عليها ،و المصارف دفعة واحدة أو على أقساط في التواريخ المحددة ،و يتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله .[1]

2-2-الوظائف الأخرى للبنوك التجارية :تطورت وظائف المصارف الى حد بعيد بحيث أصبحت تقوم :

- تقديم الاستشمارات المالية للعملاء و تزويدهم بالنصائح و الإرشادات في كل ما يواجه مشروعاتهم من الصعوبات و المشاكل.

- إدارة الأعمال و الممتلكات للمتعاملين معها .

- تحويل العملة للخارج لسداد التزامات الزبائن فيما يتعلق بعمليات الاستيراد .

- شراء الصكوك الأجنبية و صكوك المسافرين ،و دفع المبالغ من أصل الإعتمادات الخاصة ،خدمات بطاقات الائتمانية.

- تمويل مشروعات التنمية وذلك من خلال منح القروض بصيغ مختلفة و لفترات محددة .

- يعمل البنك التجاري على شراء و بيع الأوراق المالية و حفظها لحساب المتعاملين معه ،و إصدار خطابات الضمان .[2]

[1]- جمعون نوال ،**دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية** ، ،مذكرة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر، ،2005/2004،ص42-43

[2]-فلاح حسين ،عبد الرحمن الدوري مؤيد ،**إدارة البنوك** ،(ط ،02)، دار وائل للنشر ، ،الأردن، 2003،ص34-35

الشكل 01:يبين وظائف البنك التجاري التقليدي

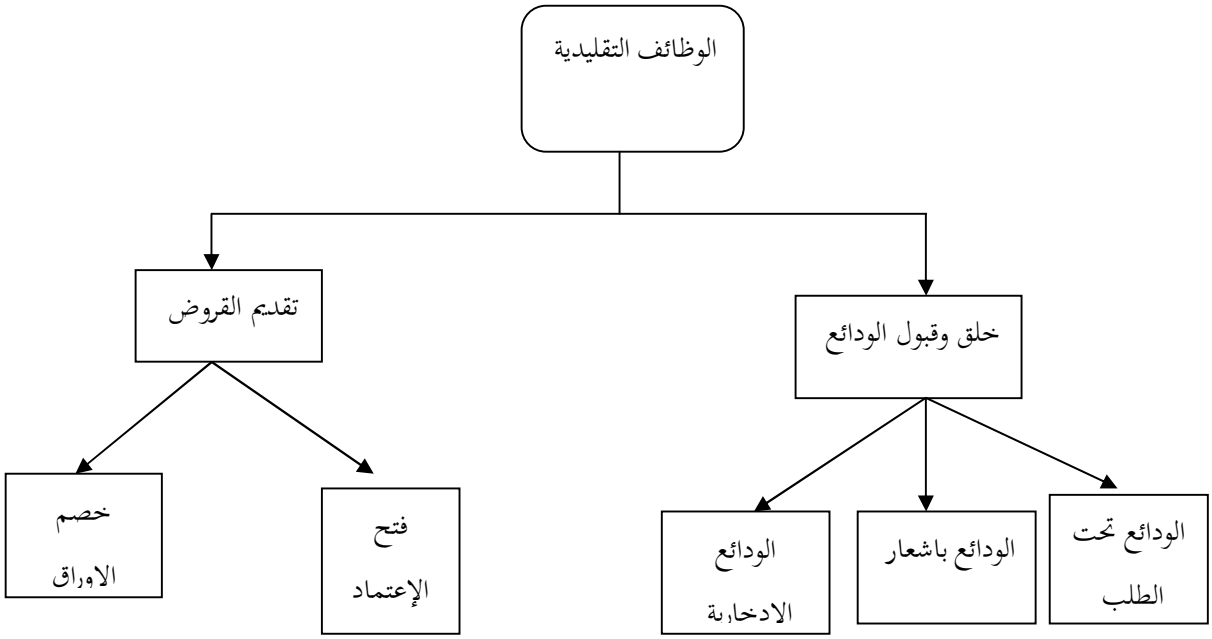

المصدر :من اعداد الطالبة على معلومات

المطلب الثاني :عموميات حول المشاريع الاستثمارية

1-تعريف المشاريع الاستثمارية و أهم تصنيفاتها

1-1:تعريف المشاريع الاستثمارية :توجد هناك عدة تعاريف للمشروع الاستثماري إذ نذكر منها مايلي :

- المشروع الاستثماري يعرف على انه كيان تنظيمي مستقل يديره منظم او أكثر يقوم بدمج و مزج عناصر الإنتاج المتاحة بسبب معين و بأسلوب معين بهدف إنتاج سلعة او خدمة تطرح في السوق لإشباع حاجات خاصة و عامة خلال فترة معينة .[1]

- يمكن تعريفه كذلك على انه مجموعة من الأنشطة و العمليات التي بمقتضاها استخدام كمية من الموارد المحدودة التي ينتظر أن يحقق من ورائها المستثمر و المجتمع تيارا من الدخول و المزايا النقدية .[2]

1-2:تصنيفات المشاريع الاستثمارية:هناك العديد من التقسيمات للمشاريع الاستثمارية حيث نذكر أهمها فيما يلي:

1-2-1التقسيم العام:و يصنف إلى

[1]- وسرير منور ،بن حاج جيلا لي،مغراوة فتحية، **دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية** ،مجلة العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ،العدد 07،(ب،ت)، ص330.

[2]-ابو الفتوح يحي عبد الغني ،**دراسات جدوى المشروعات** ،(ب،ط)، الدار الجامعية الجديدة ،الإسكندرية (مصر)،2003،ص11

- **المشاريع المستقلة** :نقصد بالمشاريع المستقلة هي المشاريع التي لا يؤثر قبول أو رفض احد هما على المشروع الآخر،و كذلك إذا كان من الممكن أن نختار كلا المشروعين او أحدهما .

- **المشاريع الإحلالية :**و يقصد بها إذا قبل أحدهما رفض الآخر وهذا يرجع إلى وجود تماثل تماثل في مضمون المشروع أو الهدف من انجازه .

- **المشاريع التنافسية**:و هي المشاريع التي تتنافس بعضها البعض حيث أن مردودية أحد المشروعين يؤدي إلى رفض مشروع آخر فمثلا مؤسسة لصناعة السيارات عندما تقوم بتطوير نموذج جديد فإن مبيعات هذا الاخير تؤدي الى تقليص مبيعات النماذج الموجودة .

- **المشاريع المكملة** :وهي المشاريع التي تكمل بعضها البعض حيث أن احد المشروعين أو كلاهما يؤدي الى زيادة إيرادات المشروع الآخر او نفقاته .

- **المشاريع المرتبطة** :هذا يعني ان قبول إحدى المشروعين يؤدي الى رفع من إيرادات المشروع الآخر و العكس صحيح .

- **المشاريع المترافقة**:نقول أن مشروعين انهما مترافقان إذا أدى قبول المشروع الأول إلى ضرورة قبول المشروع الثاني و العكس صحيح

2-2-1التقسيم الاقتصادي:وتنقسم المشروعات الاقتصادية الى مايلي**:**

- **المشروع العام** :هوعبارة عن نشاط اقتصادي تقوم به الدولة

-**المشروع الخاص**:هو عبارة عن النشاط الاقتصادي الذي يقوم به أفراد أو الخواص

-**المشروعات المتعددة الأطراف:**هي المشروعات يساهم في إنشاء ها أطراف مختلفة الجنسيات ،يساهم في إنشاءها أكثر من طرف واحد .[1]

[1]-بوعمران بسمة العربي ،**القروض البنكية كاداة لتمويل المشاريع الاستثمارية** ،مذكرة ماجيستير ،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة ورقلة،2012/2011،ص29-30

الشكل 02 :يبين التقسيم العام لمشاريع الاستثمارية

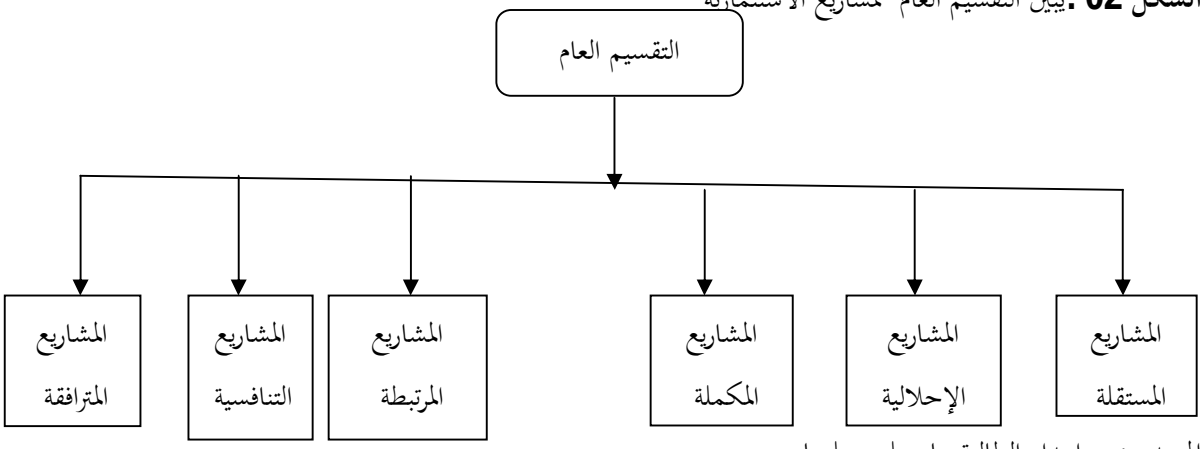

المصدر :من إعداد الطالبة بناء على معلومات

الشكل 03:يبين التقسيم الاقتصادي للمشاريع الاستثماري

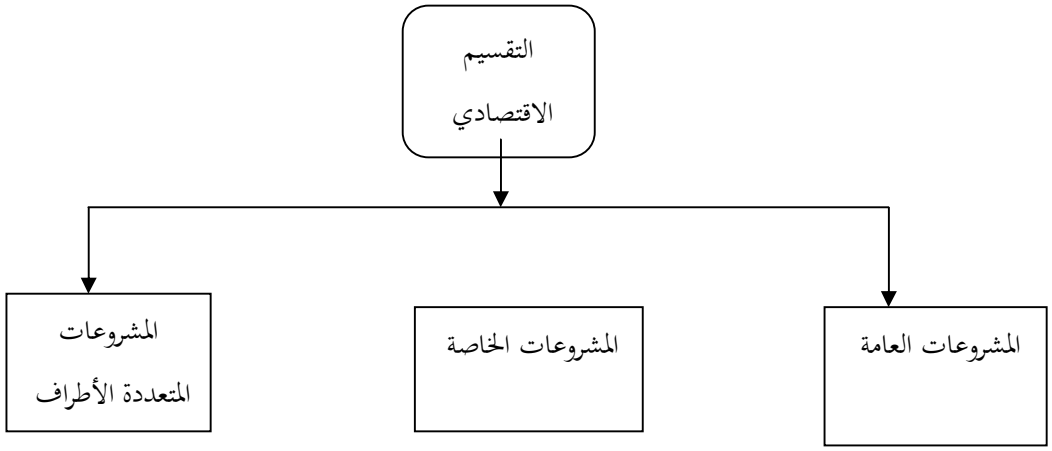

المصدر :من إعداد الطالبة بناء على معلومات

2-**أهداف المشاريع الاستثمارية :**ان تحديد الأهداف المراد تحقيقها من المشروع تعتبر بمثابة النقطة المحورية لدراسة جدوى اي مشروع استثماري وهو يسعى الى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها :

- زيادة الإنتاج السلعي والخدمي الممكن تسويقه بفعالية و زيادة الدخل الوطني .
- زيادة قدرة المشروع على الاستخدام الكفء و الأعلى لعوامل الإنتاج .
- توفير فرص العمل و القضاء او التحقيق من حدة البطالة.
- رسخ مبادئ العمل الجماعي باعتبار المشروع مجهود جماعي بين مختلف العاملين في الداخل و تحقيق التفاعل بين أفراد المجتمع.
- تحقيق الاستقرار الاجتماعي لتوفير حاجيات المجتمع من السلع و الخدمات الضرورية. [1]

[1]-اوسرير منور ،بن حاج جيلا لي،مغراوة فتحية ،مرجع السابق ،ص 331

المطلب الثالث:عموميات حول القروض

إن للقروض أهمية كبيرة كونها الاستخدام الذي يحقق العائد الأكبر للبنوك التجارية ونظرالهذه الأهمية قامت البنوك بوضع سياسات للإقراض تدرس من خلالها كل الجوانب المتعلقة بمنح القرض ،دراسة شاملة ومعمقة حيث أن هناك العديد من تقسيمات القروض التي تختلف بإختلاف الأهداف والتي تمنح لاجلها و كدا المدة الزمنية المتعلقة بالمشاريع الممولة عن طريقها .

1-تعريف القروض وأنواعها :

1-1: تعريف القروض:تعتبر القروض أهم أشكال توظيف الأموال في البنوك من حيث الحجم وهي أجدى الوظائف البنك وتعرف بانها عبارة عن منح نقود للعملاء مقابل تأجيل الدفع النقدي الى وقت محدد في المستقبل ،وتهتم المصارف في عملية الإقراض لأنها تحقق الربحية الى البنك و الإقراض هو مقياس لقابلية العميل على الحصول على القيمة الحالية.[1]

- ومنه تعتبر القروض ائتمان قصير الأجل تمنحه البنوك التجارية لتمويل النشاط الجاري لقطاعي الأعمال و التجارة و ذلك لتغطية احتياجات الافراد و المنشآت فيها من رأس المال العامل.

1-2:أنواع القروض :يمكن ان نقسم القروض الى أنواع حسب آجالها وحسب القطاعات :

1-2-1:التقسيم حسب القطاعات:ويصنف الى

-قطاع الخدمات :النقل،السياحة،و الفنادق والمطاعم،المرافق العامة الأخرى ،الخدمات المالية ،وشراء الأسهم.

-قطاع الصناعة والزراعة والتعدين

-قطاع التجارة العامة

-قطاع الإنشاءات

1-2-2:التقسيم حسب الآجال:

-القروض القصيرة الأجل ،القروض طويلة الأجل،القروض المتوسطة الأجل

[1]-صيام احمد زكرياء ،**مبادئ الاستثمار** ،(ط،02)،،دار المناهج للنشر و التوزيع ،عمان ،2003،ص193.

1-2-3:التصنيف الشائع للقروض المصرفية:ويصنف إلى

1- الإئتمان المصرفي المباشر:وهو منح الائتمان من خلال دفع مبالغ نقدية مباشرة للمقترض مثل الحساب الجاري المدين و القروض و السلف و خصم الكمبيالات و كفالات الدفع و السحوبات المكفولة .

2- الإئتمان المصرفي غير المباشر :وهو النوع الذي لا يقدم خلاله البنك اي مبالغ نقدية ،و إنما يلتزم و يتعهد البنك تجاه طرف ثالث بالدفع في حالة عدم التزام العميل المستفيد من هذا النوع من الإئتمان بالوفاء بالتزاماته تجاه الطرف الثالث مثل تقديم الكفالات المصرفية و الاعتماد المستندية .[1]

2-مراحل منح القرض البنكي :تمر عملية منح القروض بعدة مراحل و التي يمكن ان نلخصها فيما يلي :

2-1:الفحص الأولي لطلب القرض :يقوم البنك بدراسة طلب العميل لتحديد مدى صلاحيته المبدئية وفقا لسياسة الإقراض في البنك و خاصة من حيث الغرض من القرض واجل الاستحقاق و أسلوب السداد ،وتعتبر لانطباعات التي يعكسها لقاء العميل مع المسئولين في البنك و التي تبرز شخصيته و قدراته بوجه عام و خاص .[2]

2-2:التحليل الائتماني للقروض :

يتضمن تجميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من المصادر المختلفة لمعرفة إمكانيات العميل الائتمانية السابقة للبنك ومدى ملائمة رأس المال من خلال التحليل المالي و التي يمكن أن يعكس أثرها على نشاط المنشاة.[3]

2-**3:التفاوض مع المقترض** :ويتم الاتفاق بين البنك والعميل حول مقدار القرض الذي يستخدم فيه و كيفية صرفه و طريقة سداد ومصادر السداد و الضمانات ،المطلوبة و سعر الفائدة و العمولات المختلفة ،من خلال عملية التفاوض .

2-**4:اتخاذ القرار** :تنتهي عملية التفاوض اما بقبول العميل أو رفضه وفي حالة القبول يتم إعداد مذكرة الاقتراح الموافقة على طلب القرض التي تتضمن البيانات الأساسية على المؤسسة الطالبة للاقتراض و نوع القرض ومدته.[4]

2-5:صرف القرض :يشترط لبدأ استخدام القروض توقيع المقترض على اتفاقية القرض و كذلك نقدية للضمانات المطلوبة و استفاء الالتزامات التي بنص عليها اتفاق القرض .[5]

---

[1]-صيام احمد زكرياء ،نفس المرجع السابق ،ص193

[2]-معهد الدراسات المصرفية ،**القروض المصرفية و معايير منحها** ،نشرة توعية ،الكويت،العدد 11،يونيو 2011،ص02.

[3]-معهد الدراسات المصرفية ،نفس المرجع السابق ص02

[4]-عبد الحميد عبد المطلب ،**البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها** ،(ب،ط)، الدار الجامعية ،الاسكندرية ،2000،ص135.

[5]-الحناوي محمد صالح ،عبد السلام عبد الفتاح ، **المؤسسات المالية ،البورصة و البنوك التجارية** ،(ب،ط)، الدار الجامعية ،مصر ،2000،ص282،281

2-6:متابعة القرض :تنص سياسة الاقراض على ضرورة متابعة القروض التي تقدمها ،لاكتشاف أي صعوبات محتملة في السداد بما يسمح بإتخاذ الإجراءات الملائمة في الوقت المناسب وقد تتمثل المشكلات في انخفاض القيمة السوقية لأصول المرهونة و عدم السداد مستحقات البنك في المواعيد المحددة او على الإطلاق ، هذا و قد تنص السياسة على حد أقصى للتأخير الذي ينبغي ان تتخذ بعده اجراءات معينة تنص عليها السياسة بما تتضمن تحصيل مستحقات البنك أو الجانب الأكبر منها .[1]

2-**7:تحصيل القرض** :يقوم البنك بتحصيل مستحقاته حسب النظام المتفق عليه و ذلك إذا لم تقابله أي من الظروف السابقة عند المتابعة وهي الإجراءات القانونية أو تأجيل السداد أو تجديد الفرص مرة أخرى[2]

الشكل 04 :مخطط يبين مراحل منح القروض البنكية

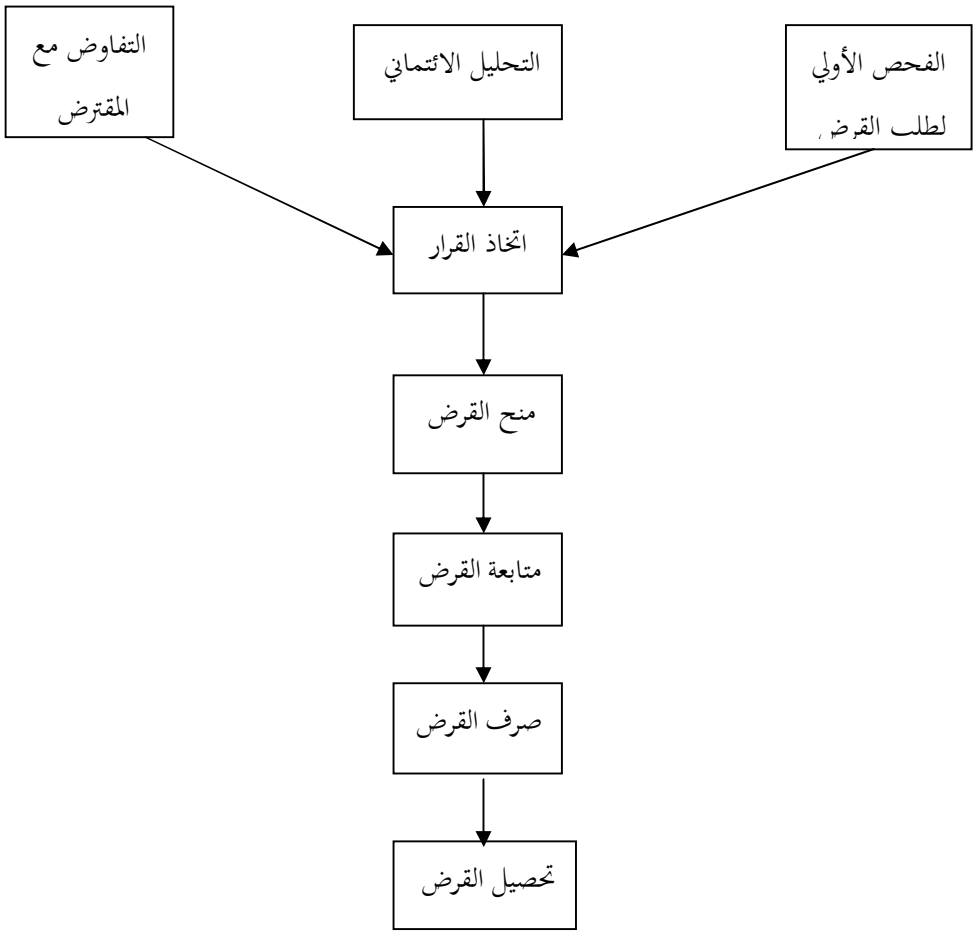

المصدر :من اعداد الطالبة بناء على معلومات

[1]- دراوسي مسعود ،غزازي عمر ،**دور البنوك في تمويل الاستثمارات** ،ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية الواقع و التحديات ،جامعة البليدة ،(ب،ت)، ص362.

[2]-حنفي عبد الغفار ،ابو قحف عبد السلام ،**الادارة الحديثة في البنوك التجارية** ،(ب،ط)، المكتب العربي الحديث ،الاسكندرية ،ص 163،164.

المبحث الثاني:الأدبيات التطبيقية

المطلب الاول :عرض الدراسات السابقة

1- دراسة الباحثة صديقي،(2006/2005):مذكرة ماجستير، بعنوان دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية ،حالة بنك الجزائر الخارجي ،وكالة جيجل،جامعة متنوري قسنطينة ،حيث تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية القطاع المصرفي والتي على رأسها البنوك في تمويل الاستثمارات السياحية ،والدور الذي تلعبه هذه البنوك في التنمية الاقتصادية و تهدف إلى التعريف بالإمكانيات السياحية المتواجدة ضمن الاقتصاد في الجزائر والوصول الى تحديد المكانة التي يحتلها و معرفة الآفاق التي رسمت لهذه المشاريع و الوقوف على أهم نقائص هذا القطاع التي يعاني منها و خصوصا تلك المتعلقة بالجانب المالي ،أما النتائج التي توصلت إليها هي:

- رغم المشاكل التي تحدث للبنك عند تمويله لهذه المشاريع و التي تتميز بالموسمية إلا أنه قد قام بتمويل كل المشاريع التي تحققت فيها الشروط التي يطلبها و ذلك بالإعتماد على الضمانات.

- رغم ان الدولة وضعت صندوق ضمان مخاطر القروض إلا انه لم يتم تدخله في تعويض البنك في المجال السياحي .

- لم يواجه البنك حالات كثيرة لعدم دفع المستحقات و هذا ما يدل على استفادة المستثمرين من الامتيازات البنكية وغير البنكية المتمثلة في أسعار الفائدة المدعمة .

2- دراسة سخري كمال ،(2013/2012)،وهي مذكرة ماستر حول دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الإستثمارية ،جامعة ورقلة ،.تهدف هذه الدراسة الى رصد مختلف مصادر التمويل المتاحة أمام المشاريع الاستثمارية التي تفرضها البنوك من أجل منحها التمويل المطلوب و التعرف على مراحل القرض الاستثماري و تقيمها و مساهمة التطور ولقد توصل الى النتائج التالية

- سمح تمويل المشاريع الإستثمارية في ضل برنامج التشغيل بتدخل الدولة من خلال الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب .

- مهما اختلف نوع المشروع الاستثماري لكن يبقى تمويله و تقييمه يتطلب تدخل من طرف البنوك التجارية خاصة اثناء الدراسة لملف القرض .

- في ضل العولمة و المنافسة و البحث عن الاستخدام الأكثر مرد ودية فالبنك يوجه جزء من موارده لتلبية طلبات تمويل أصحاب المشاريع .

- غالبا ما يسعى أصحاب المشاريع الى الاستثمار في المجالات التي شهدت قبولا كثيرا و غياب مشاريع ذات مردودية و قابلة للتطوير و تشجيع البنك على تفعيلها وتطويرها .

3- دراسة بسمة العربي ،(2012/2011)،مذكرة ماستر ،بعنوان القروض البنكية كأداة لتمويل المشاريع الإستثمارية ،جامعة ورقلة،حيث أن هذه الدراسة تهدف الى توضيح الإجراءات العملية التي تقوم بها البنوك العامة و الخاصة في منح القروض الإستثمارية و معايير التقييم و المؤشرات المرتبطة بها ،و تبين كذلك معرفة مدى استعمال الدراسات المالية و المؤشرات المرتبطة بها في قبول تمويل المشاريع الاستثمارية عن طريق القروض البنكية ، أما النتائج التي توصلت إليها :

-اتخاذ قرار التمويل لا يكون الا بعد دراسة البنك للمشروع الاستثماري .

- تنجز عن عملية الإقراض مخاطر كثيرة ،و يمكن أن تضر بالمركز المالي للبنوك .

- من أجل الوقاية من المخاطر يلجأ إلى إتباع سياسة احتياطية تتمثل في تحليل مالي يسبق عملية اتخاذ القرار و حساب مؤشرات تقييم المشاريع كذلك الحصول على ضمانات مختلفة كفيلة لتغطية الخطر في حالة و قوعه .

4- دراسة فاطمة الحاج قويدر ،(2012/2011)،مذكرة ماستر حول التمويل كأداة لاستمرارية المشاريع الاستثمارية ،جامعة ورقلة اذ أنها تهدف إلى أهمية قرار التمويل في استمرارية و نجاح المشاريع وإلقاء الضوء على مقومات الاستثمار و دراسة أساليب التمويل و تحديد الأسلوب الأمثل لكل مشروع حيث ان الاختلاف بين الدراسة الحالية هواننا تناولنا في الدراسة التمويل البنكي اما دراتسة فاطمة تتناول التمويل بمختلف صيغه و تبحث عن التمويل الامثل ومقومات استمرار الاستثمار ، وتوصلت الباحثة إلى النتائج التالية

- خضع قرا ر التمويل إلى دراسة معمقة من طرف أصحاب المشروع و هذا ما جعل المدة الفاصلة بين بزوغ فكرة المشروع و تطبيقه عى أرض الواقع تمتد إلى أكثر من سنة.

- صعوبة الحصول على التمويل من المصادر الخارجية (الاقتراض من البنوك)أدى الى قرار التمويل المشروع بالأموال الخاصة أي مساهمة الشركاء في إنشاء و بالتالي تأخير قيام المشروع ليتمكن الشركاء من توفير الأموال اللازمة.

- تمويل المشروع بالأموال الخاصة و عدم اللجوء الى الاقتراض أدى إلى ظهور صعوبات بعد مزاولة الشركة لنشاطها أهمها عدم القدرة على سداد مستحقات الموظفين في الوقت المحدد.

5- دراسة كاولة ،(2013/2012)،مذكرة ماستر ،بعنوان معايير تقييم المشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية،حالة البنك الوطني الجزائري ورقلة ،وتهدف هذه الدراسة إلى الأهمية التي تكتسبها المشاريع الاستثمارية و كذلك عملية تقديمها والدور الأساسي الذي تلعبه في تحقيق التنمية الاقتصادية و لهذا ركز الباحث على إيضاح الايطار النظري لعملية تقييم المشروعات الاستثمارية في ترشيد قرار المستثمر التعرف على مختلف التمويلات البنكية ،و لقد توصل الباحث إلى النتائج التالية :

- تعتبر دراسة الجدوى المالية النقطة الحاسمة و الاخيرة في اتخاد قرار الاستثماري للحكم على جدوى المشروع كونها تمكننا من الاختيار بين البدائل المتاحة من خلال تقدير التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة.

- ان المعايير المستخدمة في حالات التاكد اسهل من المعايير المستخدمة في حالات عدم التاكد سواء في الفهم أو التطبيق .

- تحضى دراسة الجدوى المالية و عملية تقييم المشاريع الاستثمارية بلإهتمام المتزايد اذا ان المؤسسات الحكومية تشترط ارفاق دراسة الجدوى لكل مشروع جديد لإجازة تأسيسه كذلك يهتم المستثمرين بنتائج الدراسات .

6- دراسةالباحث المكي ،(2013/2012)،مذكرة ماستر، بعنوان الوساطة المالية و دورها في تحفيز الاستثمار ،حالة البنك الخارجي وكالة تقرت، جامعة ورقلة،تهدف هذه الدراسة غلى إظهار أهمية البنوك في تزويد المؤسسات الإقتصادية بالموارد المالية الكافية في تمويل مشاريعها و كدا الأسلوب التمويلي المعتمد من طرف البنك بالإضافة الى أهمية البالغة للاستثمار في استغلال موارد البنوك و تحسين وضعية و دفع العجلة التنمية الاقتصادية ، وفي الأخير توصل إلى النتائج التالية :

- مركزية تعيين الموظفين حيث يتم تعيينهم على مستوى المديرية العامة ..

- تساهم البنوك في التنشيط التنمية الإقتصاد من خلال القروض الممنوحة لأصحاب العجز المالي و أصحاب المشاريع الإستثمارية بالرغم من الفائدة .

- المشاريع الاستثمارية هي روح الاقتصاد ،و دراسة جدوى المشروع هي دعم لنجاح المشروع .

- تفشي البيروقراطية و التعقيدات الإدارية فيما يخص منح القروض بما يثقل كاهل المستثمرين .

7- دراسة الباحث بوضياف ،(2013/2012)،مذكرة ماستر، بعنوان دور الوساطة المالية في تمويل العمليات الاستثمارية ،حيث تهدف هذه الدراسة الى مدى أهمية مؤسسات الوساطة المالية و الدور الذي تلعبه كأداة رئيسية لتمويل مختلف المشاريع الاستثمارية ومعرفة الطرق لمتبعة لقيام هذه المؤسسات بالوظيفة الأساسية لها و التي هي توجيه مختلف العوامل الإنتاج و كذلك الدور و الرابط بين لأصحاب الفائض المالي و العجز الذي يلبي حاجيات التمويلية لمختلف الأطراف الاقتصادية و تكون ناتج هذه العلاقة مشاريع استثمارية، ولقد توصل الى النتائج التالية :

- تلعب مؤسسات الوساطة المالية دورا هاما و أساسيا في خلق و إنشاء مختلف انواع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

- يتركز نشاط التمويل و اقتصاره على البنوك التجارية التابعة للدولة و غياب باقي أنواع مؤسسات الوساطة المالية ،وهذا نظرا لطبيعة و خصوصية النظام المالي الجزائري .

- غياب إستراتجية واضحة للتمويل من طرف الدولة من اجل تنمية شاملة و متوازنة

المطلب الثاني :مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية

من خلال ما قمت به من استعراض و تلخيص لبعض الدراسات السابقة فلقد توصلت الى انه توجد هناك علاقة بموضوع الدراسة وهذا ما نسعى الوصول إليه من خلال ما قمنا به لطرح هذه الدراسات و فهمها ،فهي تشكل لنا أساس للاستفادة أكثر و التوصل إلى نتائج البحث فالعلاقة تكمن في ان موضوعنا و الدراسات السابقة تحول كلها حول هدف واحد الا وهو أهمية التي تكتسبها البنوك في تطور الاقتصادو كدا التنمية الاقتصادية .

كما لاحظت انه يوجد أوجه تشابه و اختلاف بين الدراسات، فهناك من اعتمد على التعميم في المشاريع الاستثمارية أي الدراسة بصفة عامة ما يموله البنك من مشاريع المتنوعة،فدراسة(السخري ،بوعمران ،كاولة)تهدف الى هدف واحد وهو قدرة البنك على توفير الموارد المتاحة للمشاريع الاستثمارية و القيام بالإجراءات العملية المتبعة من طرف البنك، فأي موضوع قرض يجب ان يمر بمراحل الواجب على البنك إتباعها قبل اخذ القرار المناسب من اجل نجاعة المشاريع اذ انه يوجد اختلاف في دراسة (صديقي)لقد درست المشاريع السياحية التي تعتبر من المشاريع المتواجدة ضمن الاقتصاد الجزائري ،ومختلف المصادر التي تمول هذه المشاريع كما تقوم كافة البنوك التجارية بالوظيفة الأساسية الا وهي الوساطة المالية ومنح القروض بالطرق الجيدة كلما أدى ذلك الى تحفيز المشاريع و ازدهار الاقتصاد و هذاما حاولت معالجته في الموضوع و علاقته بالدراسات السابقة .

خلاصة الفصل :

على ضوء ما تم التطرق اليه في مباحث الفصل الاول و من مفاهيم و أساسيات مختلفة و كذلك التعرف على أهمية و وظائف البنك في منحه للقروض ،فلقدتوصلت الى ان البنوك تلعب دورا أساسيا في الاقتصادو أهمية كبيرة اذ انها تساهم وتساعد على تداول الأموال بالشكل الذي يساهم في تغطية احتياجات المؤسسات و المنشآت المختلفة ،فهي تعمل على المساهمة و بشكل اكبر في تطوير المشاريع الاستثمارية و تنميتها و ذلك عن طريق تمويلها من اجل استمرارها و تحفيزها كما ان هذه المشاريع الاستثمارية القديمة او الجديدة تدفع بالاقتصاد للرقي على المستوى المحلي و العالمي .

وعليه عملية منح القروض من طرف البنك تعتبر من اخطر الوظائف التي يمارسها،كون تلك القروض التي تمنحها ليست ملك له

بل هي في الغالب أموال المودعين لديها ،بالإضافة الى كون القروض أصبحت شيء ضروري لتنمية الاقتصاد من خلال تمويلها لمختلف المشاريع و لهذا يجب على كافة البنوك ان تقوم بكافة الاحتياطات اللازمة و الدراسات الملزمة المنصوص عليها في القانون حتى تسير كل العمليات بشكل أحسن و عدم الوقوع في الأخطاء ،من خلال هذا سوف نحاول دراسة حالة لبنك الجزائر الخارجي (وكالة تقرت)في تمويله للمشاريع الاستثمارية .

تمـــهيـد:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة معرفة أداء و فعالية النظام البنكي في تمويل المشاريع الاستثمارية ،من خلال ما تطرقنا اليه في الفصل السابق و فهم بعض الدراسات السابقة نحاول مراجعة إحدى البنوك الجزائرية (البنك الجزائر الخارجي وكالة تقرت) في تحفيز المشاريع الاستثمارية ،حيث أن البنك الجزائر الخارجي يعد من أهم المؤسسات المالية في الجزائر، نظرا لتغطيته للكثير من العمليات الداخلية و الخارجية و لهذا سنحاول اخذ بعض المعلومات و المعطيات التي تهم دراساتنا من البنك و المراد دراستها استنادا إلى قواعد و إجراءات منهجية ،قصد الوصول إلى معرفة مساهمة البنك في تمويل المشاريع الاستثمارية والوصول الى النتائج المرجوة و تفسيرها و تحليلها و هذا من خلال التفصيل التالي :

المبحث الاول :الإجراءات و الطريقة المستخدمة في الدراسة

المطلب الاول :بطاقة فنية حول بنك الجزائر الخارجي (وكالة تقرت)

المطلب الثاني :الادوات و الطريقة المستخدمة في الدراسة

البحث الثاني :عرض و مناقشة النتائج و تحليلها

المطلب الاول :مساهمة البنك في تمويل المشاريع لاستثمارية (مثال لملف قرض)

المطلب الثاني:عرض وتفريغ نتائج الدراسة الميدانية المتعلقة بالاستمارة

المبحث الأول :الإجراءات و الطريقة المستخدمة في الدراسة

تلعب الطريقة و الادوات المستخدمة في الدراسة الميدانية دورا مهما في أهمية المعلومات و مصداقيتها من حيث جمعها و دراستها و تحليلها مما يعطي للبحث قيمة علمية ومن خلالها يتسن للباحث اثباث أو نفي فرضياته :

المطلب الأول :بطاقة فنية حول بنك الجزائر الخـارجي – تقـرت-

1-نشـأة البنـك و مهامـه

1-1:نشـأة البنـك

نشأ البنك الجزائري الخارجي و كالة تقرت في سنة15جانفي 1986م و كان مقرها آن ذاك بحي باعلوش ،بحيث تم نقل مقرها إلى ساحة هواري بومدين في يوم الإثنين 23شعبان 1421الموافق ل 20نوفمبر2000م وكان ذلك على يد السيد عبد العزيز بوتفليقة ،بهدف توسيع نشاط البنك و خدمة زبائنها ،حيث أنها تابعة للمديرية الجهوية لولاية ورقلة .

يعمل كذلك على تجسيد وظائفه ،ولقد جاءت هذه الوكالة لتشجيع الاستثمارات المتزايدة للخواص في المجال الصناعي ،بحيث تحتوي على18موظف ،منهم المدير والكاتبين والمحاسبين و مجموعة من الموظفين الاقتصاد

1-2:مهـام البنـك :الوكالة تقوم بعدة مهام مهما كان شكلها و التي لها فوائد متعلقة بالمؤسسات أو شركات الجزائرية أو أجنبية تسعى الى تحقيق أهداف و تطوير الأعمال الخاصة بها كما يلي :

استقبال عمليات الدفع التي تقدم نقدا او عن طريق الشيك ، والمتعلقة بعمليات التوظيف و التحصيل .-

استقبال الودائع المتعلقة برؤوس الأموال من طرف الأشخاص .-

-يمنح قروض بجميع أشكالها سواء كانت قروض بضمانات أو تسبيقات بدون ضمانات و ذلك من اجل تحقيق نشاطات معينة

- توزيع رؤوس أموال الأفراد ومراقبة استعمالها .

- يقوم بجميع العمليات المتعلقة بالاكتتاب الخصم ،شراء الأوراق التجارية .

- يقوم بدور البنك المراسل مع البنوك لأخرى .

- التمويل بشتى الطرق لعمليات التجارة الخارجية ،استقبال وديعة مبالغ السندات و أموال ناتجة عن عمليات الدفع و الخاصة بالسفتجة ،سند لأمر ،الشيك و وثائق التجارة الخارجية الأخرى .

-ا كتساب أموال من العمليات المنقولة التي تخص نشاط الوكالة والمتعاملين .

- العمل لصالحه اوالصالح زبائنه بصفة مباشرة أو غير مباشرة ،و القيم بالعمليات التي تدخل ضمن أهدافه بالجزائر والخارج بأي شكل من الأشكال .

المطلب الثاني :الأدوات جمع البيانات في الدراسة الميدانية

تعتبر الدراسة الميدانية دورا مهما في البحث حيث أن الطريقة والمنهجية المستخدمة ركنا هاما في عملية التصميم المنهجي للبحث و على الباحث أن يتأكد ان الأدوات المنهجية التي اختارها تمكنه بالفعل من الحصول على البيانات المطلوبة و لجمع البيانات الميدانية و الوصول الى النتائج و تحليل أسباب الظاهرة و العوامل التي نتحكم فيها و هذا لتعميمها و ذلك حسب الفرضيات التي اقترحتاها من أجل نفيها او اثباتها ، ذلك من خلال تحديد الأدوات و التي هي مجتمع الدراسة و العينة المدروسة و كذا الملاحظة و المقابلة و الاستمارة .

1-الطريقة المتبعة في الدراسة :

تحديد مجتمع الدراسة :لقد ركزنا في الدراسة على مجتمع مجموعة من العملاء الذين لديهم صلة بالبنك الخارجي محل الدراسة وهذا من اجل الوصول الى النتائج التي صممتها في شكل استقصاء اي استمارة تحتوي على مجموعة من الأسئلة التي ترتكز عن البنك وهؤلاء الأفراد يمكن أن تكون مجموعة من المؤسسات أو أفراد او مقاولين .

تحديد حجم العينة:لقد قمت باختيار عينة عشوائية من العملاء والتي عددها 30عميل متعامل مع البنك لديه زيارة مباشرة بالبنك و تواصل مباشر .

اداة جمع البيانات :الأداة المستخدمة في الدراسة هي عبارة عن استبيان (استمارة)تحتوي على أسئلة موجهة للعينة المختارة التي قمت بتصميمها ،حيث ان الهدف منها هو المساعدة في الوصول الى الهدف المرجو والذي هو الإشكالية المطروحة سابقا معرفة دور البنك في مساهمة تمويل المشاريع الاستثمارية.

حيث ان إجابات العملاء مهمة و أساسية لإجراء دراستنا ووصولنا الى الغاية المستهدفة و التي هي الوصول الى النتائج .

لقد قمت بتقسيم الاستمارة الى جزئيين الجزء الأول خاص بالمعلومات او البيانات الشخصية للعميل اما الجزء الثاني يشمل أسئلة موجهة للعملاء.

الأدوات المستخدمة في الدراسة :لقد اعتمدت في جمع المعطيات على الأدوات المختلفة و هذا من خلال بقائنا المدة المعينة و الخبرة التي أخذتها من البنك ومن الموظفين و المشاهدات و الملاحظات .

1-**الملاحظة**:وهي عبارة عن معلومات بسيطة التي قمت بجمعها من خلالا الزيارات الاستطلاعية المنكرة في البنك بالعين المجردة و كذلك من خلال المحادثة والمتابعة مع مكلف الدراسات و ايطار من الموظفين فالملاحظة هي توجيه الحواس لمشاهدة و مراقبة ظواهر معينة ،تهدف الى اكتشاف و اكتساب معارف جديدة حيث توصلت الى :

- اليوم الخاص بالمقابلات لدراسة الملفات هو يوم الاثنين .

- وجود ثقة بين الموظفين وتفاهم .

- عدم وجود لوح الكترونية .

- اما فيما يخص تقديم التمويل و دراسة ملفات العملاء فهي تختلف من عميل الى آ خر حسب طبيعة و انفعال العميل .

- علاقة العمال بعضهم البعض .

2-**المقابلة** :عبارة عن مجموعة من الأسئلة تعد من اجل ان تطرح على إحدى المتخصصين في مجال معين قصد التعرف على موضوع ما،و هي من ناحية أخرى علاقة خاصة بين شخصين و تتم في عدة أشكال ،لقد استخدمت في هذه الدراسة المقابلة مع احد المتخصصين في أقسام البنك و طرح بعض الأسئلة الشفوية و الاستفادة منها و ذلك كإضافة الدراسة وهي دراسة ملف لقرض عميل ما من خلال مجموعة من المراجع و الوثائق المعتمد عليها في البنك و مساعدة الموظفين داخل البنك .

3-لقد استعملنا كذلك في الدراسة مجموعة من المراجع والكتب و الملاحق ذات العلاقة بالموضوع وكذلك التصفح في أبحاث الدراسات السابقة و المواقع الانترنت .

4-الاستمارة :تعد الاستمارة المقابلة لأنها تعد الأمثل ذلك من اجل التأكد من فهم الأسئلة و الحرص على الإجابة عليها كما تسمح للباحث بالاتصال وجها لوجه مع المبحوثين و ملاحظة أثناء الإجابة على الأسئلة الاستمارة فهي من اهم الوسائل الاتصال الأساسية ،كما تطرقنا لها سابقا في تحديد عينة المجتمع فهي استمارة تحتوي على توضيح و شرح هذه الأسئلة من طرف العملاء و العينة المختارة و حتى نصل الى مدى قدرة البنك في تحقيقه اهدافه على ارض الواقع و كذلك الى مدى اجابة المبحوثين بدقة

اسلوب تحليل بيانات الاستمارة :

- لقد قمت بتفريغ أسئلة الاستمارة و تبويبها من اجل الوصول الى نتائج واضحة و اثباث الفرضيات من اجل هذا لقد استخدمت نظام(spss 16)و تحليل بالنسب المئوية .

أما أسلوب تحليل البيانات فلقد كانت الأسئلة مغلقة و قمت بتحويل المعلومات الى رموز اي صيغة رقمية مثل ماهو مبين في الجدول التالي .

الجدول 01:يبين أسلوب تحليل البيانات

الرمز	المعلومات
03	نعم
01	لا
02	احيانا

المصدر :من اعداد الطالبة

المبحث الثاني :عرض ومناقشة النتائج

ان هذا المطلب يحتوي على اهم ما تمتاز به الدراسة ،فبعد كل التعريفات و التمهيدات التي سبق ذكرها من بداية الفصل الاول و الفصل الثاني سوف نتطرق من خلالها في هذا المطلب الى اهم ما عرض و تحليل اهم النتائج :

المطلب الأول : مساهمة البنك في تمويل المشاريع الاستثمارية

1- دراسة لملف طلب قرض مصغر لمشروع استثماري

القرض المصغر عبارة عن سلفه تمنح لفئة من المواطنين الذين هم بدون دخل أو يتقاضون دخل ضعيف غير ثابت و غير منتظم .

1-1:الدراسة شكلية :

الجدول رقم 02:يبين مكونات ملف قرض مشروع مصغر:

مكونات ملف قرض مصغر		
من100.000دج الى400.000دج	سلفه دون فائدة من50.000الى100.000دج	سلفه دون فائدة من30.000دج
وثيقة تعهد و التزام (نموذج خاص) (02)صورة شمسية شهادة ميلاد اصلية (12) بطاقة إقامة نسخة مصادق عليها لبطاقة التعريف او رخصة السياقة دبلوم او شهادة عمل وشهادة تربص او واي وثيقة معترف بها فاتورة شكلية للعتاد فاتورة شكلية للمواد الأولية فاتورة شكلية للتامين عن العتاد كشف تقديري لتهيئة المحل في حالة وجوده	وثيقة تعهد و التزام (نموذج خاص) (02)صورة شمسية شهادة ميلاد أصلية (12) بطاقة إقامة نسخة مصادق عليها لبطاقة التعريف او رخصة السياقة فاتورة شكلية للمواد الأولية بطاقة حرفي *ملاحظة:بعد تاهيل المشروع يلزم المعني بتقديم شهادة التسجيل النشاط	وثيقة تعهد و التزام (نموذج خاص) (02)صور شمسية شهادة ميلاد أصلية (12) بطاقة إقامة نسخة مصادق عليها لبطاقة التعريف او رخصة السياقة كشف كمي و تقديري للمواد الأولية (نموذج لدى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر)

بعد توجيه الملف من طرف الوكالة لتسيير القرض المصغر الى البنك المحدد حيث يعلم الزبون بذلك ،و تزويده الوكالة بوثيقة تسمى بطلب ملف القرض المصغر .انظر (الملحق رقم 01)

2-1الدراسة البنكية

1/مصلحة العلاقات مع الزبائن :تقوم هذه المصلحة بمايلي

-بعد إيداع الملف يقوم رئيس هذه المصلحة بالدراسات البنكية الدقيقة للمشروع وتسمى بـ(fiche technique).

ويرسلها إلى المديرية الجهوية بورقلة حيث ترد بالموافقة الأولية لتمويل المشروع وفي نفس الوقت يفتح للزبون حساب جاري خاص بعملية القرض و يسمى حساب جاري (انظر الملحق رقم 2)

(Cc je) (compte courant des jeunes entrepreneurs)

حيث يودع فيه حساب نسبة مساهمة الشخصية من المبلغ الإجمالي للقرض و المقدرة بـ5%او3% وفي نفس الوقت تملا له استمارة تسمى بإعلان اتفاقية البنكية ،(Notification D' Accord Bancaire)الملحق رقم 03

- يعود الزبون للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر مصحوبا بإشعار إيداعه لمساهمة الشخصية ،حتى يتم إيداع نسبة مساهمة الوكالة المقدرة بـ:25%او27%من إجمالي مبلغ القرض حيث يتم تزويده بدفتر الشروط (الأعباء) cahier de charge).من طرف الوكالة ،كما يقوم الزبون بدفع قسط الاشتراك في الصندوق الوطني لضمان القرض .

(مع العلم أن مقدار النسبة مرتبط بمبلغ القرض)

2/مصلحة الالتزامات :تقوم هذه المصلحة بمايلي

-يتم مراقبة الملف بدقة ،ويطلب من الزبون ان يحضر الوثائق التالية

*****دفتر الشروط (الأعباء)،

*****الفاتورة الشكلية للعتاد (حيث ان مبلغ الفاتورة هو نفسه مبلغ القرض)،(facture préforma)انظر الملحق رقم 04

*الفاتورة الشكلية للتامين

*****حيث ان صاحب القرض (engem)لديه امتيازات خاصة مثل إعفاءه من مبلغ التامين الذي يسدد من طرف البنك العام الأول .

وبعد ايداع نسبة مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في حساب العميل تحرر له اتفاقية بينه وبين البنك ويصادق عليه في مصلحة الضرائب وهي ثلاث نسخ ،العميل،الضرائب ،البنك .

وكذلك تحرر له كمبيالات تتضمن مبلغ القرض على أقساط .(انظر الملحق 05)

-يحضر الزبون من مكتب التوثيق الوعد بالرهن (الملحق رقم 07)،ثم يحضرمن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وثيقة تسمى بإذن سحب صك مصرفي لكي يسحب الصك الاول المقدر بـ30%من إجمالي مبلغ القرض ،حيث يحرر له صك مؤشر .

(Avis Démission de cheque)يتضمن المبلغ باسم الممول .(الملحق رقم 08)

-بعد ذلك يذهب العميل إلى مصلحة المقاصة فيحرر له صك بقيمة المبلغ الموجودة في الصك المؤشر الخاص بالبنك

ويعود الى مصلحة الالتزامات من اجل أخد نسخة للصك و ذلك لتجنب أي إهمال من طرف العميل في حالة ضياع او مشابه ذلك و هذا إجراء خاص بالبنك .

-بعد إيداع العميل لجميع الضمانات المذكورة سابقا لدى مصلحة الالتزامات تقوم بدورها بإرسال الضمانات الممنوحة الى المديرية العامة لترد بالموافقة الأولية.و في نفس الوقت يحضر العميل وثيقة الرهن الحيازي للعتاد .(الملحق رقم 09)

-يقوم العميل بتسجيل العتاد (أدوات و معدات التجهيز)المرتبطة بالرهن و ذلك في السجل التجاري (الملحق رقم 10)

-بعدها يتم إيداع نسبة مساهمة البنك المقدرة بـ70%من إجمالي مبلغ القرض (الملحق رقم11)

-بعدها يحرر له جدول الاهتلاك القرض

-فياخذ العميل الصك الاخير ذو 70%وبعدها يبدا الحساب عليه

2/مثـــــــال لدراسة ملف قرض مشروع استثماري مصغر

تقدمت إحدى الزبائن و المدعوة السيدة xمن وكالة تقرت لطلب قرض مصغر بهدف إنشاء مؤسسة مصغرة (مؤسسة الأعمال السكرتارية و الاستشارات الإدارية و تركيب الشبكات و معالجة المعطيات)،قيم هذا القرض هي 279.000.00دج وبعد اطلاع مصلحة العلاقات مع الزبائن على ملف الزبون xوالتحقق من توفير جميع الشروط المطلوبة .حيث نجد ان الزبون تتوفر فيه الشروط التالية .

الاسم واللقب xxx

السن 32سنة

المهنة:حاملة شهادة تقني سامي في معالجة معطيات الإعلام الآلي

العنوان .....تقرت

اعداد جدول الاهتلاك:

*رقم الحساب :88240064/01

*الاسم واللقب:xxxx

*العنوان ******تقرت

*تاريخ القرار:10نوفمبر 2009

*المبلغ :279.0000.00دج

*المدة :5سنوات (48شهر)

* المعدل 5,25%سنويا

*الرسم :معفى

*طريقة التسديد :سداسي ،التمويل ثلاثي ،المساهمة الشخصية بـ3% ، مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بـ25%

مساهمة البنك بـ70%

1/كيفية حساب الأقساط الشهرية :

من الأفضل للمقترض ان يكون على دراية في كيفية حساب الأقساط الشهرية حتى يكون مطمئن ،ويقوم بذلك الموظف المختص المكلف من قبل البنك بإعداد جدول اهتلاك القرض .و لحساب الاقساط الشهرية لا بد من تطبيق المنهج الرياضي المتعلق با لقيمة الحالية لتسديدات .

***و لحساب هذه القيمة نطبق العلاقة التالي**

المبلغ الاهتلاك الشهري =مبلغ القرض /مدة القرض (8سداسيات)

- مدة القرض 5سنوات (8سداسيات)

*التعويض :

*المبلغ الإهلاك الشهري :8/279.0000.00فصول

*مبلغ الإهتلاك الشهري =34.875.00دج

ملاحظـــة: مبلغ الدفعات متساوية في كل الفصول (مبلغ الامتلاك الشهري متساويا في كل الفصول)

*حساب مجموع أجزاء التعويض :

1/**الفصل الأول :**تاريخ الاستحقاق 2010/05/10

الفائدة =مبلغ القرض ×نسبة الفائدة/مدة القرض (08فصول)

*التعويض :

*الفائدة =279.000.00×8/5.25

*الفائدة=1.830.93دج

*الرسم على القيمة المضافة للفائدة=الفائدة ×17%

=1.830.93×17%

=311.26دج

*الفائدة والرسم=الفائدة +الرسم على القيمة المضافة

الفائدة والرسم=1.830.93+311.26دج

الفائدة والرسم =2.141.29دج

المبلغ الكلي المستحق = مبلغ الاهتلاك الشهري + الفائدة والرسم

التعويض :

المبلغ الكلي المستحق =34.875.00+2.141.29

ومنه المبلغ المستحق هو 37.017.20دج

مبلغ الاستحقاق المتبقي = مبلغ القرض -- مبلغ الاهتلاك الشهري

مبلغ الاستحقاق المتبقي =279.000.00- 34.875.00

ومنه مبلغ الاستحقاق المتبقي هو :244.125.00دج

لدراسة للملف :تاريخ الاستحقاق 2010/11/10

الفائدة =244.125.00×8/5.25

ومنه الفائدة =1.602.07دج

الرسم على القيمة المضافة للفائدة = الفائدة ×17%

=160207×17% ومنه يساوي 272.35دج

الفائدة والرسم =الفائدة +الرسم على القيمة المضافة

=1.602.07+272.35 ومنه يساوي 1.874.42دج

المبلغ الكلي المستحق =34.875.00+1.874.42

ومنه يساوي 36.749.42دج

المبلغ الاستحقاق المتبقي = 244.125.00 – 34.875.00

ومنه يساوي 209.250.00دج

ملاحـــــــــــظة:وبنفس الطريقة يتم حساب الجدول حتى نهاية الفصل الاخير

جدول الاهتلاك :

المطلب الثاني : تحليل و تفسير نتائج الدراسة الميدانية المتعلقة بالإستمارة

1-عرض النتائج وتفريغها :

نحاول في هذا العرض ان نقوم بتفريغ نتائج الدراسة الميدانية و البيانات المتعلقةبالاستمارة التي قمت بتقديمها لعملاء البنك الخارجي الجزائري وكالة (تقرت)

حيث قمت بتفصيلها الى ثلاث محاور و ذلك من اجل الوصول الى نتائج الفرضيات المطروحة سابقة و تحديد مصداقياتها .

بالنسبة للمحور الأول متعلق بالمعلومات او البيانات الشخصية للعميل :فهي عبارة عن بيانات أساسية و خاصة بالعميل و لقد قمت بتفصيلها إلى ثلاثة اسئلة وهي العمر،و التقييم العلمي للعميل ،و كذلك السن و التي سنعرضها في الجداول و الأشكال التالية :

الجزء الاول:دراسة و صيغة المتغيرات الديمغرافية

الجدول رقم03: الجنس :

الجنـــس	التـــكرار	النسبة المئـــوية
ذكـــر	23	%76.7
انثـــى	07	%23.3
المجمـــوع	30	%100

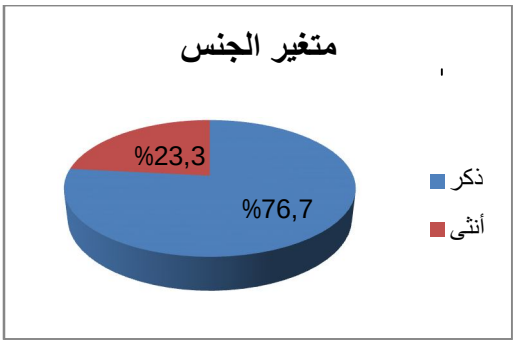

الشكل06 :تفريغ بيانات الجنس

التحليل و التفسير :يوضح لنا الجدول رقم (03)و الشكل المقابل عدد الشواهد ان جنسهم ذكر و التي احتلت نسبتهم 76.7%من مجموع العينة ،أما الإناث فلقد احتلت اقل نسبة و التي هي 23.3%،بناءا على هذا فأغلبية العملاء الذين يتعاملون مع البنك جنسهم ذكر،وكما نلاحظ في الشكل المقابل توضيح للجنس العينة الأكبر أنها ذكور وذلك لاستفادة الذكور أكثر من الإناث هذا لان أغلبية القروض يستفاد منها الرجال بصفة عامة .

الجدول رقم 04: الفئات العمرية

الفئات العمرية	التكـــــرار	النسبة المئوية
من18الى24	07	%23.3
من25الى39	17	%56.7
40الى60	06	%20
من60فاكثر	00	%00
المجمـــوع	30	%100

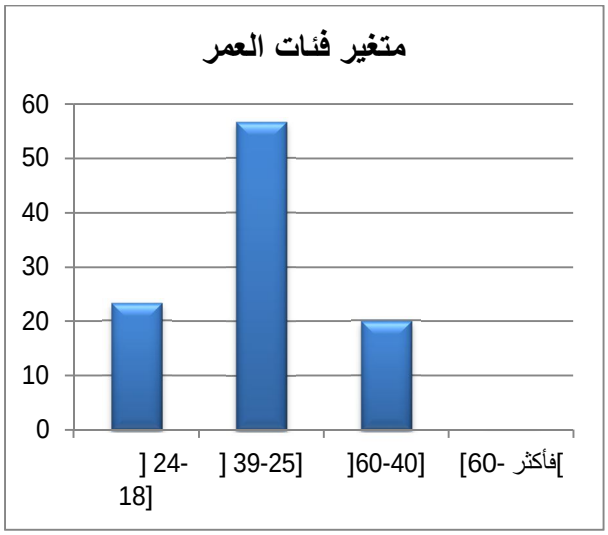

تفريغ 07:بيانات الفئات العمرية

التحليل والتفسير :يوضح لنا الجدول رقم (04)الفئات العمرية للعملاء حيث ان النسبة العمر التي احتلت اكبر نسبة 56.6%هي التي تتراوح ما بين (25و39سنة)و لقد كان عدد العملاء فيها 17زبون و النسبة التي تليها هي23.3%و التي تتراوح بين (18الى24)ثم نسبة 20%و التي تتراوح بين (40الى60)،من خلال هذا فان أغلبية العملاء هم شباب و الباقي كبار ومن هذا نستنتج ان الفئات الشباب هم الذين تقدمو للبنك من اجل اخذ القروض وتمويل مشاريعهم من اجل تطوير نفسهم و الاستفادة وهو حل من اجل حل مشاكل البطالة العمل الخاص و تكوين مشاريع صغير كانت او كبيرة .

الجدول رقم05: المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكـــــرار	النسبـــــة المئـــوية
إبتـــدائي	01	%3.3
متوســـط	07	%23.3
ثانـــوي	11	%36.7
جـــامـــعي	11	%36.7
دراســـات عليـــا	00	%00
المجمـــــوع	30	%100

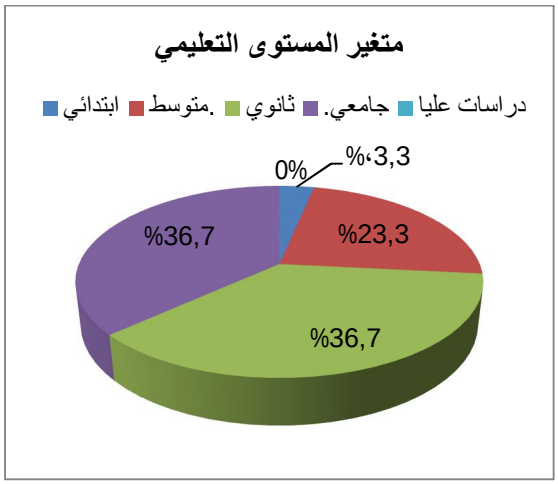

الشكل 08:تفريغ بيانات المستوى التعليمي

التحليل و التفسير :نلاحظ من خلال الجدول والشكل المستوى التعليمي للعملاء يبن ان المستوى الثانوي الذي كان 17عميل و الجامعي كذلك 17عميل اي متساويان من حيث الشواهد و كذا النسبة المئوية و التي تحتل 36.7%سجل اعلى نسبة من مجموع العينة المدروسة و تليها المستوى الابتدائي فلقد كان عميل واحد اما النسبة فهي 3.3%من مجموع العينة ، من خلال هذا يعني ان اكبر فئة هم ذو خبرةو شهادات جامعية ثم تليها أصحاب الشهادات المتوسطة ثم الأفراد الدين لديهم أعمال بسيطة و مستوى متدني ،و هذا راجع لعدم توفر مناصب الشغل بحيث يلجأ الشباب ذو الشهادات الى القيام بمشاريع خاصة و تمويلها من طرف البنوك .

المحورالاول:مدى قدرة البنك في تمويل المشاريع الاستثمارية

1- دراسة وثبات صدق الاستبيان

الجدول رقم 06:يبين مصداقية الأسئلة

التحليل والتفسير :من خلال الجدول نلاحظ ان درجة وصدق المعلومات قد تحققت وذلك ب 0,60من ثبات أسئلة الاستقصاء و صدق الفرضيات المطروحة سابقا و تأكيدها .

Reliability Statistiques

Cronbach's Alpha	N of Items
,601	19

الجدول 07:علاقة الترابط بين فرضية المحور الثاني والثالث

Correlations

		total1	total2
total1	Pearson Correlation	1	,302
	Sig. (2-tailed)		,104
	N	30	30
total2	Pearson Correlation	,302	1
	Sig. (2-tailed)	,104	
	N	30	30

التحليل التفسير:نلاحظ من خلال الجدول أنه لا توجد علاقة بين اسئلة فرضية المحور الثاني و المحور الثالثاي انه لا توجد علاقة معامل الارتباط هذا لاختلاف اجوبة العملاء .

الجدول رقم08:العميل مقتنع بقرار تمويل مشروعه الاستثماري :

الاحتمـــالات	التكـــرار	النسبة المئـــوية
نعـــم	27	%90
لا	03	%10
احيانا	00	%00
المجمـــوع	30	%100

التحليل والتفسير:من خلال تحليلنا لمعطيات كمية الأفراد نلاحظ الجدول(08) ان أغلبية النسبة 90%من الأفراد العينة الذين أجابوا بنعم انهم مقتنعون بتمويلهم لمشروعهم الاستثمار تليها الفئة الأخرى الذين غير مقتنعين بقرارهم للتمويل فلقد كانت النسبة 10% .،أي ان البنك قادر على إقناع عملاءه بالتمويل مشاريعهم ،وان العملاء يريدون تحسين مشاريعهم و إنشاء مشاريع أخرى

الجدول رقم09:التمويل المقدم للعميل مناسب مع مشروعه الاستثماري

الاحتمـــالات	التكـــرار	النسبة المئـــوية
نعـــم	25	%83.3
لا	05	%16.7
احيانا	00	%00
المجمـــوع	30	%100

التحليل والتفسير :نرى من خلال الجدول رقم (09)ان النسبة 83.3%من افراد المجتمع المدروس قد أجابوا بنعم و ان التمويل المقدم لهم مناسب مع مشروعهم الاستثماري إما نسبة 16.7% لم يناسبهم التمويل المقدم لمشاريعهم و هذا راجع لنوع القرض المقدم و كذا دراسة الملف او نقص الوثائق .

الجدول رقم10:عند دراسة الملف توجد هناك صعوبات

الاحتمالات	التكـــــرار	النسبة المئـــوية
نعـــم	**06**	**%20**
لا	**13**	**%43.3**
أحيانا	**11**	**%36.7**
المجمـــوع	**30**	**%100**

التحليل والتفسير :اوضحت البيانات الكمية الواردة في الجدول (10)ان نسبة 43.3%اعلى نسبة من العينة الذين اجابو بانه لا توجد هناك صعوبات في دراسة البنك لملفهم ،ثم تليها الفئة الاخرى احيانا والتي تتراوح نسبتها ب36.7% اما نسبة من اجابو بانه توجد هناك صعوبات فهي تحتل 20% وهذا عائد لنوع القرض المقدم للعميل و الوثائق المدروسةلكل ملف يمكن ان تكون وثائق ناقصة ،او الضمانات غير كافية بالنسبة للقرض ولا تناسبه).

الجدول رقم 11:عملية تمويل البنك للمشروع تتسم بالدقة و الصعوبات الكبيرة :

الاحتمال	التكـــــرار	النسبة المئـــوية
نعـــم	**13**	**%43.3**
لا	**06**	**%20**
أحيانا	**11**	**%36.7**
المجمـــوع	**30**	**%100**

التحليل و التفسير:نلاحظ من خلال عدد الشواهد المقدمة في الجدول (11) بان نسبة 43.3%من مجموع مجتمع البحث ان عملية التمويل تتسم بالدقة و الصعوبات الكبيرة و هذا ما يبين ان العمال يصهرون على سلامة البنك و الخوف على أموال المودعين لديه و رضا العملاء حتى تتم عملية التمويل بدقة كبيرة حتى لا يكون هناك أخطاء.

الجدول رقم12:أوقات العمل مناسبة عند الحاجة

الاحتمالات	التكـــــرار	النسبة المئـــوية
نعـــم	14	%46.7
لا	07	%23.3
احيـــانا	09	%30
المجمـــوع	30	%100

التحليل والتفسير :توضح لنا بيانات الكمية الواردة في الجدول (12)بانه توجد هناك 14 عميل أي نسبة 46.7%من مجموع أفراد العينة المدروسة تناسبهم أوقات عمل البنك ،في حين توجد نسبة 23.3%لا تناسبهم أوقات عمل البنك و خاصة الفترة المسائية و التي لا تتناسب مع توقيت أعمال لبعض العملاء ،بالرغم من ذلك فان البنك في تحسن بالنسبة لأوقات و انضباط العمل .

الجدول رقم13:البنك يقدم لك مساعدات عندما تلجأ لهم في حالة مشكلة مالية او بنكية :

الاحتمالات	التكـــــرار	النسبة المئـــوية
نعـــم	10	%33.3
لا	08	%26.7
احيـــانا	12	%40
المجمـــوع	30	%100

التحليل و التفسير :نلاحظ باستقرار بيانات الجدول (13)ان عدد أفراد مجتمع العينة 12اي نسبة 40%من المجموع قد اكدوا أنهم يلجئون للبنك في حالة مشكلة مالية او بنكية،اما نسبة 26.7%لا يقدم البنك لهم مساعدات لحل مشاكلهم ولهذا يجب على البنك أن يهتم أكثر بمشاكل عملاءه و هذا لتحقيق رضاهم .

الجدول رقم14:موظفوا البنك دائما على استعداد لمساعدة الزبائن و إرشادهم :

الاحتمالات	التكـــرار	النسبة المئـــوية
نعـــم	22	%73.3
لا	02	%6.7
احيـــانا	06	%20
المجمـــوع	30	%100

التحليل و التفسير:توضح لنا شواهد الكمية الوارد في الجدول(14)ان نسبة 73.3%من مجموع المبحوثين قد أكدوا أن أغلبية موظفين البنك دائما على استعداد لمساعد الزبائن وإرشادهم و هذا ما يدل على أن الموظفين مهتمون بالعملاء و تساؤلاتهم .

الجدول رقم15:الموظفين الذين يتعامل معهم العميل بصورة دائمة يجدهم ذو ثقة

الاحتمالات	التكـــرار	النسبة المئـــوية
نعـــم	24	%80
لا	01	%3.3
أحيانا	05	%16.7
المجمـــوع	30	%100

التحليل والتفسير :تشير لنا الجدول (15)لتحليل الكمية الأفراد الذين لديهم ثقة بالموظفين الذين يتعامل معهم العميل فنجد ان النسبة تصل الى 80%من مجتمع الافراد البحث ،اي ان أغلبية العملاء لديهم نفس الرأي و هذا ما يعكس مدى وفاء الموظفين بالوعود و تحقيق رضا العميل .

الجدول رقم16:معاملات البنك تتسم بالسرية

الاحتمالات	التكـــرار	النسبة المئـــوية
نعـــم	25	%83.3
لا	02	%6.7
احيـــانا	03	%10
المجمـــوع	30	%100

التحليل و التفسير: كما نرى ان تحليل المعطيات التي يشير ايها الجدول (16)يتضح لنا من خلاله ان نسبة 83%من المجموع العينة اقر ان المعاملات التي تحدث داخل البنك كلها تتم بسرية و هذا راجع الى ان عمال البنك محل الدراسة لدهم حسن النية و جدرين بالثقة و التفاهم و كذا جودة الخدمات البنكية و اتباع القوانين .

المحور الثاني :التطور التكنولوجي و دوره في تفعيل التمويل في البنك التجاري

الجدول رقم17:توجد بيروقراطية وتعقيدات إدارية فيما يتعلق بمنحهم للقرض

الاحتمالات	التكـــرار	النسبة المئـــوية
نعـــم	09	%30
لا	13	%43.3
احيـــانا	08	%26.7
المجمـــوع	30	%100

التحليل و التفسير:من خلال الدلائل الاحصائية الواردة في الجدول (17)نرى ان نسبة 43.3%من المجتمع البحث قد ترى انه لا توجد بيروقراطية داخل البنك و لا تعقيدات بمنحهم للقرض ،كما نلاحظ ان نسبة 30%يرون انه توجد في البنك تعقيدات و بيروراطية داخل البنك.وهذا ما يضر بسلامة ميزة البنك.

الجدول رقم18:موظفي البنك يمتازون بالاحترافية في العمل

الاحتمالات	التكـــرار	النسبة المئـــوية
نعـــم	23	%76.7
لا	01	%3.3
احيـــانا	06	%20
المجمـــوع	30	%100

التحليل والتفسير :تؤكد لنا الإحصائيات في الجدول التالي(18)ان أغلبية ان نسبة 76.7%من مجموع عينة البحث يرون ان موظفي البنك يمتازون بالاحترافية في العمل و هذا ما يعكس على البنك بالإيجاب و يعطيه ميزة حسنة في المجتمع و حسن العمل ،وهذا راجع الى كفاءة الموظفين وتساهلهم مع العملاء.

الجدول رقم19: الوسائل و التجهيزات الموجودة في البنك ذات تكنولوجيا عالية و حديثة :

الاحتمـــالات	التكـــرار	النسبة المئـــوية
نعـــم	22	%73.3
لا	08	%26.7
احيانا	00	%00
المجمـــوع	30	%100

التحليل و التفسير:نلاحظ من خلال الجدول المقابل ان نسبة المبحوثين الذين عددهم 22عميل و الدين تقدر نسبتهم ب 73.3%انهم قد اجابو على ان وسائل الموجودة في البنك ذات تكنولوجيا عالية و حديثة ،اما نسبة المعرضون في 26.7%اما نسبة العينة الذين اجابو باحيانا فهي معدومة ،حيث يعني هذا ان البنك مهتم بالهيكل الداخلي للمؤسسة و تطوير .

الجدول رقم20:يقوم البنك بالإعلانات بلوح الكترونية عن اسعار البيع و شراء العملات

الاحتمـــالات	التكـــرار	النسبة المئـــوية
نعـــم	19	%63.3
لا	11	%36.7
احيانا	00	%00
المجمـــوع	30	%100

التحليل و التفسير:نرى من خلال الجدول ان نسبة المبحوثين الذين اقروا ان البنك يقوم بالإعلانات بلوح الكترونية تصل الى 63.3%،اما نسبة العينة الأخرى هي 36.7%فنرى من خلال هذا انه يقوم بإعلانات في حالات معينة او للضرورة .

الجدول رقم21:عندما يحتاج العميل للاتصال هاتفيا او عبر الانترنات بالبنك يسهل عليه الاتصال

الاحتمـــالات	التكـــرار	النسبة المئـــوية
نعـــم	18	%60
لا	12	%40
احيانا	00	%00
المجمـــوع	30	%100

التحليل و التفسير :من تحليل الجدول نلاحظ ان نسبة عدد العينة المدروسة الذين اقروا بأنهم عندما يحتاجون الى الاتصال بالبنك يسهل عليهم الاتصال و التي تصل الى 60%،اما النسبة الأخرى التي تصل 40%، لا يسهل عليهم الاتصال ولهذا لكن نسبة احيانا فهي معدومة يجب على البنك ان يقوم بتوفير الأجهزة الكافية التي توفر خدمة العميل ،

الجدول رقم22:لدى البنك موقع خاص يفيد العميل في بعض العمليات :

الاحتمـــالات	التكـــرار	النسبة المئـــوية
نعـــم	02	%6.7
لا	28	%93.3
احيانا	00	%00
المجمـــوع	30	%100

التحليل و التفسير:تشير الدلائل الإحصائية الواردة في الجدول التالي (22)ان أغلبية العينة و التي هي 28 عميل اي نسبة 93.3%من مجموع المبحوثين أكدوا ان ليس لهم مواقع خاصة تفيدهم في بعض العمليات ،في حين نرى ان نسبة 6.7%ليس لديهم موقع يفيدهم مما يؤدي بالبنك عليه اخبار كافة العملاء انه يوجد هناك موقع خاص بالبنك و ذلك عن طريق نشره او عرضه في لافتات او على الفواتير .....الخ

الجدول رقم23:المرافق و المراقبة من طرف الأمن مناسبة للمتطلبات

الاحتمـــالات	التكـــرار	النسبة المئـــوية
نعـــم	25	%83.3
لا	05	%16.7
احيانا	00	%00
المجمـــوع	30	%100

التحليل والتفسير :من خلال استقرار بيانات الجدول (23)نلاحظ ان عدد المبحوثين 25 من مجتمع عينة البحث قد اكدو ان المرافق والمراقبة من طرف الامن ملائمة داخل البنك و تليها نسبة 16%من المجتمع الذين يرون ان المراقبة و الامن غير ملائم داخل البنك و هذا ما يستدعي بالبنك تحسين الوظعية و تجديدها .

الجدول رقم 24 :البنك افضل مصدر لتمويل المشاريع الاستثمارية

الاحتمـــالات	التكـــرار	النسبة المئـــوية
نعـــم	24	%80
لا	06	%20
احيانا	00	%00
المجمـــوع	30	%100

التحليل والتفسير :من خلال البيانات المحللة في الجدول التالي رقم (24)نلاحظ بان اغلبية المبحوثين اي 24 عميل اي ما يعادل نسبة 80%يرون ان البنك هو أفضل مصدر ممول لمشاريعهم الاستثمارية يعني هذا ان البنك هو مؤسسة ممولة للفرد و الاقتصاد في آن واحد .

الجدول رقم25:البنك يقدم تحفيزات و إغراءات من أجل زيادة طلبات الإقراض من خلال الإعلانات

الاحتمـــالات	التكـــرار	النسبة المئـــوية
نعـــم	10	%33.3
لا	20	%66.7
احيانا	00	%00
المجمـــوع	30	%100

التحليل و التفسير :من خلال تكميم المعطيات و تحليلها في الجدول (25) نلاحظ ان نسبة 66.7%الذين يرون ان البنك لا يقدم تحقيزات و إغراءات من اجل زيادة طلبات العملاء و من هذا نؤكد ان البنك يعمل بميزة جيدة داخل المجتمع و مع العملاء و بدون تمييز .

الجدول رقم26:التمكن من الحصول على الأموال أتوماتيكيا

الاحتمالات	التكـــرار	النسبة المئـــوية
نعـــم	06	%20
لا	20	%66.7
احيـــانا	04	%13.3
المجمـــوع	30	%100

التحليل والتفسير :تشير الدلائل الإحصائية في الجدول(26)على ان العينة 20اي نسبة 66.7%قد اجمعت على ان من غير الممكن الحصول على الأموال اتوماتيكيا و ذلك بسبب عدم توفر ماكنات الصرف الآلي لدى البنك

2- تحليل النتائج البحث في ضوء اختبار الفرضيات المطروحة سابقا :

لقد حاولت من خلال هذه الدراسة ان نبين مدى مساهمة البنك في تمويل المشاريع الاستثمارية و ذلك بطرحنا لبعض الاسئلة المقدمة في الاستمارة التي تم عرضها و تحليلها ،للحصول على النتائج و تحقيق مصداقية الفرضيات التي تم طرحها على شكل اشكاليات في المقدمة و اثبات هذه الفرضيات او نفيها والتي سنعرضها في مايلي :

بالنسبة للفرضية العامة للبحث :

فاعلية البنك في تمويل المشاريع الاستثمارية استمرارها :

لقد تحققت مصداقية الفرضية و هي بان البنك يساهم في تطوير المجتمع و ذلك بتمويله للمشاريع الاستثمارية المتنوعة استمرارها و استفادة الأفراد مما يفتح لهم مجالا لليد العاملة و منع البطالة و استفادة العملاء من القروض و التمويلات المقدمة لتطوير مشاريعهم و تجديد نشاطاتهم و هذا من اجل ازدهار المجتمع ،فالمشاريع الاستثمارية الممولة عن طريق المؤسسات المصرفية هي في اغلب الأحيان مشاريع ناجحة ،و وهذا لما توفره من موارد لهذه المشاريع من اجل تعزيزها و تطوير مشاريع قديمة او من اجل خلق مشاريع جديدة ،و هذا ما تأكدنا منه من خلال إجابة العملاء بان البنك أفضل ممول للمشاريع الاستثمارية و اثبات الفرضية العامة .

كما لا حضت ان أجوبة العينة المدروسة ذات مصداقية ثبات .

كذلك من خلال معامل الارتباط الذي يحسب العلاقة بين االفرضية الثانية و الثالثة و جدت انه لا يوج ارتباط بين الاسئلة

بالنسبة للفرضيات الفرعية و التي تم طرحها في شكل أسئلة فرعية لتثبث صحة الفرضية العامة :

النتائج الفرضية الاولى :

-البنك يقوم بعملية التمويل بدقة و صعوبات وهذا راجع إلى أن البنك يحرص على رؤوس أمواله و كفاءة العمال داخل البنك في العمل و دراسة ملفات بدقة كبيرة فدراسة اي مشروع تتبع بخطوات وقوانين لازمة حتى لا يقع في اختلال .

-من خلال التربص الذي قمت به داخل البنك و لو انه فترة قصيرة فلقد لاحظت حسن معاملة الموظفين و مساعدتهم للعملاء

-يوجد هناك تفاهم بين عمال البنك و كذا الثقة المفرطة في سرية الملفات

- قرار تمويل المشروع من طرف العملاء يؤثر تأثيرا كبيرا على المشروع ،كما صرح اغلبية العملاء فانه يأخذ وقتا لاخذ القرار الصائب في تمويلهم لمشاريعهم .

-و الشيء الأهم الذي لاحظته بان البنك لا يمارس البيروقراطية في منحه للقروض

-كما نرى ان البنك يقدم قروض لبعض الفئات مثل النساء اللواتي ماكثات في البيت بحيث يبرهن انهم قادرات على خلق مناصب شغل لأنفسهن حتى وهم في البيت .

-اغلبية العملاء راضون على جودة الخدمة المقدمة من طرف الموظفين

نتائج الفرضية الثانية :

- المرافق العامة للبنك و الوسائل ذات تكنولوجيا عالية بحيث تسمح للعميل الاتصال به متى يحتاج لذلك

-أغلبية العملاء الذين يتعاملون معهم البنك محل الدراسة يرون بان البنك هو المصدر الأفضل لتمويل مشاريعهم نظرا لأنه توجد هناك بعض المشاكل المالية التي يقعون فيها .

-البنك عبارة عن مصدر لتمويل مشاريع الأفراد و الحفاظ على وظيفته الا و هي الوساطة المالية و لهذا فلقد رأيت ان البنك لا يقوم بتقديم الإغراءات ولاتحفيزات من اجل زيادة الطلبات .

-لا يوجد لدى البنك مواقع خاصة تفيد العملاء و لهذا للضرورة إخبار او وضع موقع خاص في الإعلانات او على الفواتير للاستفادة العملاء منه

خلاصة :

من خلال دراستنا لهذا الموضوع تمكنا من التعرف على ماهية البنوك التجارية و التي هي مؤسسات مالية تتعامل بوسائل الائتمان المختلفة ،كما تؤدي دور الوساطة بين المقترضين و المقرضين بهدف تحقيق الربح ،و كذلك ماهية القروض باعتبارها العنصر الأساسي في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .

و من خلال الدراسة التطبيقية التي كانت في بنك الجزائر الخارجي (وكالة تقرت) فلقد تبيين لنا ان البنك يمكنه خضوع المشاريع الجديدة خاصة في تمويل القروض بكل أنواعها .

بحيث لاحظت كيفية دراسة لملف قرض مشروع استثماري مصغر الذي تمنحه لعملائها وتحصل في مقابل على مبلغ رمزي في سعر الفائدة و الذي تحسبه على أساس المدة وطبيعة القر ض و المدة و الضمانات الواجب توفرها و طريقة التسديد القرض .

و هذا لا يعني ان البنك لا يعاني من مشاكل حقيقية و المتمثلة خاصة في خطر عدم التسديد الذي تعاني منه اغلب البنوك لكن البنك الجزائر الخارجي يعمل جاهدا للوصول الى أحسن الطرق التي تقلل من مخاطر عدم التسديد كما انه يعمل على جلب زبائن اكبر خلال السنة .

الخـــــاتـــــمة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع فلقد تبين لنا الدور الفعال الذي تلعبه البنوك لدى اي دولة في انعاش الاقتصاد الوطني ،فظهور البنوك كان حلا للمشاكل المتمثلة في النقص التمويل الذي يكون احد ركائز التنمية الاقتصادية لانه يوفر الملجأ الأخير للمستثمرين .

حيث أنها تلعب دورا كبيرا في تحقيق التوازن المالي و ذلك من خلال قدرتها على تمويل المشاريع الاستثمارية و التي تعتبر الهدف المنشود لكل دولة العالم خاصة الدول النامية

فلقد أصبح أهم شيء ان تسعى الدول لتوفير الوسائل و العوامل الجيدة التي تساعد على النهوض بقطاعات هامة كقطاع الاستثمار و دفع عجلة التنمية و تحسين استثمارها للمشاريع المقدمة لدعم الشباب و التي من شأنها خلق مناصب شغل حتى يستفيدوا.

كما رأينا من خلال الدراسة أيضا يوجد نوع آخر للتمويل ،و التي عملت الدولة على تسهيله للشباب و النساء الراغبين في الاستفادة ،عن طريق تحمل جزء من عيب فائدة القرض الممنوح من طرف البنك،الا وهو القرض المصغر قصد معرفة دوره و نشاطه في عملية إنشاء المشاريع الصغيرة في الولاية و الاهتمام خاصة بالنساء الماكثات بالبيت و اللواتي برهن على أنهن قادرات على خلق مناصب شغل لأنفسهن حتى وهم في البيت ،كما رأينا كذلك قبل اتخاذ أي قرار لتمويل المشروع فان البنك يمر بمراحل وفق شروط و معايير ليضمن بذلك المشروع استمراره الذي يسمح له باسترداد القروض الممنوحة من طرفه .

من خلال التربص الذي قمت به فلقد توصلت إلى النتائج التالية :

- توجد بعض القروض لا تلاؤمها فترة السماح لان هذه الفترة لا تكفي لتحقيق ناتج العائد لتسديد منه أقساط القرض

-تردد البنك في مساهمة البنكية وذلك ما أعاق تقديم القروض اقتناء عتاد و مواد اوليةمما يصاب بعض أصحاب المشاريع بالاستياء

-تساهم البنوك في التنمية الاقتصادية من خلال منحه للقروض كونها الملجأ الأخير للتمويل بالنسبة لأصحاب العجز المالي ،و خاصة أصحاب المشاريع الاستثمارية

-عدم راحة بعض العمال وذلك لإدراكهم بعدم جواز الربا و تحريمها

-لقد خضع قرار التمويل الى دراسة معمقة من طرف أصحاب المشروع و هذا ما جعل المدة الفاصلة بين بزوغ فكرة المشروع تطبيقه على ارض الواقع و هذا ماتؤكده الفرضية الثالثة .

-يوجد هناك تقديم مساعدات لاصحاب المشاريع حيث ان البنك لا يقوم بتقديمها و المتمثلة في إعفاءهم من الضرائب و الرسوم لفترة التسديد

-عدم ممارسة البنك للبيروقراطية وذلك في منحه للقروض للافراد او المؤسسات المالية و تمويلها

-كافة الموظفين الذين يعملون بالبنك ذو خبرة وكفاءة يعملون بثقة و تفاهم

-توجد هناك تعقيدات في بعض ملفات القروض و هذا عائد الى نوع القرض الممول و وثائقه

-المشاريع الاستثمارية هي العمود الفقري لنشاط الاقتصادي

الاقتراحـــات :

رغم كل العقوبات و المشاكل فيمكن للبنك تحسين عملية التمويل و ذلك في بعض الاقتراحات التي يمكن أن نلخصها في مايلي :

-رفع قيمة القرض التي يمنحه البنك إلى أكثر من مليون دينار جزائري 1.000.000.00

-تخفيض نسبة المساهمة الشخصية للمستثمر باعتباره بطال و ليس له جهات تدعمه.

-تمديد فترة السماح من تسديد الأقساط .

-تخفيض معدلات الفائدة المطبقة على القروض المصغرة .

-الاعتماد على أسلوب الشفافية و النزاهة مع أصحاب المشاريع .

-الاعتماد أفراد المجتمع على مشاريع جديدة تفيد المجتمع و تعطيه أكثر فاعلية في الاقتصاد الوطني .

-ضرورة سير عمل البنوك على الشريعة و القوانين الدينية القائمة على تحريم الربا ،حتى يرتاح بال العمال و الفرد الجزائري و تزيد ثقته بنفسه .

الكـــتب باللغة الـــعربـــية :

1- أبو الفتوح يحي عبد الغني،"**دراسات الجدوى المشروعات**" ،(ب،ط) ،الدار الجامعية الجديدة ،الاسكندرية ،2003

2- الحناوي محمد صالح ،عبد السلام عبد الفتاح ،"**المؤسسات المالية ،البورصة و البنوك التجارية**"،(ب،ط) ،الدار الجامعية، مصر 2000

3- بوعتروس عبد الحق ،"**الوجيز في البنوك التجارية** "،(ب، ط) ،ديوان المطبوعات الجامعية ،قسنطينة ،2000

4- حنفي عبد الغفار،ابو قحف عبد السلام ،" **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية** "،(ب،ط)،المكتب العربي الحديث ،الاسكندرية،1993

5- عبد المطلب عبد الحميد ،"**البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها** "،ابدون طبعة ،الدار الجامعية، الاسكندرية ،2000

6- فلاح حسين ،الدوري مؤيد عبد الرحمن ،" **إدارة البنوك**"، (ط،02) ،دار وائل للنشر ،الاردن ،2003

7- لطرش الطاهر ، "**تقنيات النقود و البنوك** "،(ب،ط) ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2000

8- حنفي عبد الغفار ،ابو قحف عبد السلام،"**إدارة البنوك و تطبيقاتها**" ،(ط،01) ،دار المعرفة الجامعية ،الاسكندرية ،2000

9-صيام احمد زكرياء ،"**مبادئ الاستثمار** "،(ط،1) ،دار المناهج للنشر و التوزيع ،عمان ،2003

الرســـائل الجـــامـــعية:

1- المكي قدور،"**دور الوساطة المالية و دورها في تحفيز الاستثمار**"، مذكرة ماستر غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة ورقلة ،2013/2012

2-الحاج قويدر فاطمة ،" **التمويل كأداة لاستمرارية المشاريع الاستثمارية**" ، مذكرة ماجيستير غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية جامعة ورقلة ،2012/2011

3- بوضياف ابراهيم ،"**دور الوساطة المالية في تمويل العمليات الاستثمارية** "،مذكرة ماستر غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية جامعة ورقلة ،2013/2012

4-بوعمران بسمة ،"**القروض البنكية كأداة لتمويل المشاريع الاستثمارية** "،مذكرة ماجيستير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية،جامعة ورقلة ،الجزائر ،2012/2011

5- جمعون نوال،"**دور التمويل المصرفي في التنمية الاقتصادية**" ،مذكرة ماجيستير منشورة ،كلية علوم التسيير ،جامعة الجزائر ،2005/2004

6- سخري كمال ،"**دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية**" ،مذكرة ماستر منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة ورقلة،2013/2012

7- صديقي سعاد،"**دور البنوك في تمويل المشاريع السياحية**" ،مذكرة ماجيستير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة متنوري قسنطينة ،2006/2005

8-كاولة شريف ،"**معايير تقييم المشاريع الاستثمارية في البنوك التجارية** "،مذكرة ماستر غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية ،جامعة ورقلة ،2013/2012

المـــــقالات :

1- "**القروض المصرفية و معايير منحها** "،نشرة توعية معهد الدراسات المصرفية ،الكويت ،العدد 11،يونيو 2011.

2- اوسرير منور ،بجيلالي بن حاج ،مغراوة فتيحة ،"**دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية** ، مجلة العلوم الاقتصادية،جامعة خميس مليانة الجزائر، العدد

3- دراوسي مسعود ،غزازي عمر ،"**دور البنوك في تمويل الاستثمارات** "، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية و التحولات الاقتصادية الواقع و التحديات ، جامعة البليدة ،(ب، ع) ، (ب، ت).

القوانين :

1- المادة 114 من قانون النقد و القرض ،الجريدة الرسمية ،09-1990،10

الفهرس

الإهـــــــــداء

شكـر و عرفــان

قائـــمة الجـــداول

قائـــمة الأشكال

المـــــلخـــص

المـــــقدمـــة

.....أ

الفصـــل الأول :دراسة نظرية للتمويل البنكي الفعال للمشاريع الاستثمارية

تمهيـــد.....2

المبحـــث الأول :الأدبيات النظريـــة 3

المطلب الأول :عمـــوميات حول البنـــوك التجـــارية 3

1-تعريـــف و أهمية البنـــوك التجـــارية 3

1-1تعريف البنـــوك التجارية 3

1-2اهمية البنـــوك التجـــارية 4

2-و وظائف البـــنوك التجـــارية 4

2-1الوظـــائف التقليـــدية 5

2-2الوظـــائف الاخرى للبنوك التجارية.....5

المطلب الثاني :عمـــوميات حول المـــشاريع الاستـــثمارية

.....6

1-تـــعريف المـــشاريع الاستثـــمارية و أهم تصنيفاتهـــا 6

1-1تعـــريف المـــشاريع الاستثمارية 6

الفهرس

2-1تصنيفات المشاريع الاستثمارية 6

2-أهداف المشاريع الاستثمارية 8

المطلب الثالث:عموميات حول القروض 9

1-تعريف القروض و أنواعها 9

1-1تعريف القروض 9

1-2انواع القروض 9

2-مراحل منح القروض البنكي 10

المبحث الثاني :الأدبيات التطبيقية 12

المطلب الأول :عرض الدراسات السابقة 12

المطلب الثاني :مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية 15

خلاصة الفصل 16

الفصل الثاني: دراسة ميدانية للتمويل البنك الجزائري الخارجي للمشاريع الاستثمارية –وكالة تقرت-

تمهيد ..... 18.

المبحث الأول:الإجراءات و الطريقة المستخدمة في الدراسة..... 19..

المطلب الأول: لمحة حول بنك الجزائر الخارجي وكالة – تقرت-
19.....

المطلب الثاني :أدوات جمع البيانات في الدراسة الميدانية
20.....

المبحث الثاني :عرض ومناقشة النتائج 22

المطلب الأول :مساهمة البنك في تمويل المشاريع الاستثمارية
22.....

المطلب الثاني :تحليل و تفسير نتائج الدراسة الميدانية المتعلقة بالاستمارة .....
29

الفهرس

خلاصة الفصل :.....44

الخاتمة.....46

الملاحق